شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري

تقرير مجلس الإدارة
إلى الجمعية العامة للمساهمين

عن أداء وأنشطة الشركة للعام المالي 2015

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ علي عبدالله عبدالمحسن الخضري

الأعضاء
الأستاذ/ فواز عبدالله عبد المحسن الخضري (الرئيس التنفيذي)
المهندس/ جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري
الدكتور/ إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف
الأستاذ/ منير هاشم عبدالرزاق البورنو
الدكتور/ سامر عبدالله

الخضري
AL-KHODARI

المحتـــــويات

البند		الموضوع	الصفحة
مقدمة		.....	5
أولاً	:	التأسيس	5
ثانياً	:	الأنشطة الرئيسة للشركة والشركات التابعة	6
ثالثاً	:	الشركات التابعة والفروع	8
رابعاً	:	الخطط المستقبلية والإنجازات	11
خامساً	:	المخاطر والتحديات	20
سادساً	:	الموارد البشرية	27
سابعاً	:	المسؤولية الإجتماعية	27
ثامناً	:	الأصول والخصوم ونتائج الأعمال للسنوات المالية الخمس الأخيرة	28
تاسعاً	:	المدفوعات النظامية	30
عاشراً	:	التحليل الجغرافي للإيرادات	30
حادي عشر	:	فروقات النتائج التشغيلية	31
ثاني عشر	:	القروض	32
ثالث عشر	:	إيضاح لأي إختلاف عن معايير المحاسبة	34
رابع عشر	:	مجلس الإدارة	37
خامس عشر	:	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	41
سادس عشر	:	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين	43
سابع عشر	:	وصف للمصالح التى تعود لأعضاء مجلس الإدارة واقربائهم في أسهم الشركة أو في حصص الشركات التابعة واي تغيير في تلك المصالح خلال عام 2015	44
ثامن عشر	:	وصف للمصالح التى تعود لكبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة واقربائهم في أسهم الشركة أو في حصص الشركات التابعة وأي تغيير في تلك المصالح خلال عام 2015.	46
تاسع عشر	:	وصف لأنشطة أدوات الدين	48
العشرون	:	معلومات عن العقود التي أبرمتها الشركة وتوجد فيها مصلحة جوهرية لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي	48
الحادي والعشرون	:	العقوبات والجزاءات	52

الثاني والعشرون :	لائحة حوكمة الشركات	53
الثالث والعشرون :	نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية	54
الرابع والعشرون :	إقرارات مجلس الإدارة	54
الخامس والعشرون :	سياسة الشركة في توزيع الأرباح وما تم توزيعه من أرباح خلال عام 2015	55
السادس والعشرون :	مراجعي الحسابات	56
كلمة شكر وتقدير		56

السادة/ مساهمي شركة ابناء عبدالله عبدالمحسن الخضري المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسر مجلس إدارة **شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري** أن يهدي للسادة مساهمي الشركة خالص تقديره وأن يتقدم للجمعية العامة للمساهمين بتقريره حول أعمال وأنشطة الشركة خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31 والذي يستعرض إستراتيجية الشركة وخططها المستقبلية وإنجازاتها ونتائج أعمالها. كما يتضمن النتائج المالية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31، والتي قام بتدقيقها مراجعي الحسابات السادة/ شركة الدكتور محمد العمري وشركاه.

أولاً: التأسيس.

أسس المرحوم الشيخ/ عبدالله عبدالمحسن الخضري مؤسسة فردية في عرعر بالمنطقة الشمالية بالمملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 146 بتاريخ 1385/10/10 الموافق 1966/2/1 للقيام بأعمال المقاولات العامة، ومن ثم تم فتح فرع المؤسسة بالدمام بالمنطقة الشرقية بسجل تجاري رقم 2339 بتاريخ 1389/11/11 الموافق 1970/1/19، وبعد ذلك تم نقل المركز الرئيسي إلى الدمام بتاريخ 1394/3/4 الموافق 1974/3/28. وقد تم تحويل المؤسسة إلى شركة توصية بسيطة سعودية تحت إسم "شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري" بموجب السجل التجاري رقم 2050022550 بتاريخ 25 رجب 1412 الموافق 30 يناير 1992 برأسمال قدره 10 مليون ريال سعودي مقسم إلى واحد مليون حصة، قيمة كل حصة 10 ريالات سعودية. وقد تم تحويل الشركة إلى شركة مساهمة بموجب قرار معالي وزير التجارة والصناعة رقم 152/ق وتاريخ 1430/5/16 الموافق 2009/5/11 برأس مال قدره 300,000,000 ريال سعودي مقسم إلى 30,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 ريالات للسهم الواحد. ثم قامت الشركة بتاريخ 1430/11/16 الموافق 2009/11/4 بزيادة رأس المال إلى 400,000,000 ريال سعودي مقسم إلى 40,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها 10 ريالات للسهم الواحد وذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في 2009/11/4. وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في 2010/6/22 فقد قامت الشركة بزيادة رأس المال إلى 425,000,000 ريال مقسم إلى 42,500,000 سهم بقيمة إسمية 10 ريالات للسهم الواحد. وقد طرحت الشركة للإكتتاب العام 12,750,000 سهماً بما نسبته

30% من أسهم الشركة والتي أدرجت للتداول العام بتاريخ 2010/10/23م. وبتاريخ 1433/06/18هـ الموافق (2012/05/09م) وافقت الجمعية العامة غير العادية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة من 425,000,000 ريال (أربعمائة وخمسة وعشرون مليون ريال) إلى 531,250,000 ريال (خمسمائة وواحد وثلاثون مليون ومائتي وخمسون ألف ريال) بنسبة قدرها 25% من رأس مال الشركة، على أن يتم تسديد قيمة الزيادة في رأس المال من بند الأرباح المبقاة كما في 2011/12/31 بواقع 106,250,000 ريال (مائة وستة مليون ومائتي وخمسون ألف ريال)، حيث يبلغ عدد الأسهم قبل الزيادة 42,500,000 سهم وقد إرتفع بعد الزيادة إلى 53,125,000 سهم، وذلك من خلال منح أسهم مجانية بمعدل سهم لكل أربعة أسهم.

ثانياً: الأنشطة الرئيسة للشركة وشركاتها التابعة.

1- **قطاع المقاولات**: ويشمل الأنشطة التالية:

أ. **البنية التحتية**: وتشمل إنشاء الطرق الرئيسة بما في ذلك الجسور، إنشاء الطرق الصحراوية، أعمال الحفر الهندسي في التربة، أعمال تجهيز المواقع، أعمال تطوير المواقع بما في ذلك أعمال مرافق الخدمات العامة، وأعمال ممرات خطوط الأنابيب.

ب. **المباني**: وتشمل إنشاء المنشآت العامة والمشاريع السكنية والترفيهية.

ج. **إدارة النفايات**: وتشمل تجميع ونقل النفايات البلدية، وتنظيف الشوارع، وإنشاء وتجهيز وتأهيل مرادم النفايات، والصيانة والتشغيل للمقالب، وتجميع ونقل النفايات البلدية والتجارية للقطاع الخاص، وفرز النفايات.

د. **مشاريع الطاقة**: وتشمل توريد وتركيب محطات الكهرباء الفرعية، ومغذيات الطاقة وشبكات توزيع تيار الضغط المتوسط، وخدمات المقاولات والصيانة والتشغيل المرتبطة بالطاقة النووية.

هـ. **الصيانة والتشغيل**: وتشمل أعمال الصيانة والتشغيل للطرق الرئيسة والطرق في مناطق المدن والقرى، وأعمال أنابيب المياه والصرف الصحي، ومحطات المعالجة، وآبار المياه.

و. **المياه والصرف الصحي**: وتشمل مشاريع إنشاء وأعمال تمديد خطوط المياه والصرف الصحي، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات الضخ.

ز. **السكك الحديدية**: وتشمل إنشاء خطوط السكك الحديدية، وأعمال الإنشاءات المدنية لمشاريع السكك الحديدية.

2- القطاع التجاري:

ويشمل بيع معدات الإنشاء والشاحنات وقطع الغيار المستعملة غير اللازمة لمشاريع مستقبلية وذلك بالبيع مباشرة أو بالمزاد العلني، وأعمال النقل المطلوبة لمنصات حفر النفط والغاز والشحنات الأرضية العامة وخدمات المساندة اللوجستية لقطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات، والنقل على الطرق البرية داخل المملكة العربية السعودية.

- إيرادات قطاع المقاولات والقطاع التجاري.

يبين الجدول التالي ايرادات كل قطاع من القطاعين سالفي الذكر لعام 2015 مقارنة بالعام المالي 2014 :

القطاع		الإيرادات بالريال			
		2015	النسبة من إجمالي الإيرادات لعام 2015	**2014**	النسبة من إجمالي الإيرادات لعام 2015
1	**المقاولات**	1,558,714,279	%99.3	1,728,570,517	%99.5
2	**القطاع التجاري**	11,224,646	%0.7	8,734,017	%0.5

ثالثاً:الشركات التابعة والفروع

أ- الشركات التابعة:

1- شركة الخضري العالمية ذ.م.م (أبو ظبي)

شركة ذات مسئولية محدودة تأسست في إمارة أبو ظبي بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة يبلغ رأسمالها 150,000 درهم إماراتي (مائة وخمسين ألف درهم)، وتملك الشركة نسبة 49% (تسعة وأربعين بالمائة) من رأس المال بالإضافة إلى الملكية النفعية لباقي الأسهم.
ويشمل نشاطها مقاولات مشاريع المباني بأنواعها، ومقاولات الطرق الرئيسية والأعمال المتعلقة بها، ومقاولات الأعمال الميكانيكية والكهربائية.
الدولة محل تأسيس الشركة والمكان الرئيس لعملياتها: الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي

2- شركة مجموعة الخضري العالمية للمقاولات (الكويت)

شركة ذات مسئولية محدودة تأسست بموجب قوانين دولة الكويت يبلغ رأسمالها الإسمي 300,000 (ثلاثمائة ألف) دينار كويتي مقسمة إلى مائة حصة وتبلغ قيمة الحصة الواحدة 3000 دينار، وتملك الشركة نسبة 99% (تسعة وتسعون بالمائة) من رأس المال ويملك السيد/ جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري نسبة 1% (واحد بالمائة) المتبقية من رأس المال.
ويشمل نشاطها المقاولات العامة للمباني، ومقاولات تنظيف المباني والطرق، ومقاولات مكافحة القوارض والافات، وتنسيق وصيانة الحدائق.
الدولة محل تأسيس الشركة والمكان الرئيس لعملياتها: الكويت.

3- شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري (قطر)

تأسست بموجب قوانين دولة قطر، وتندرج تحت نوع شركة الشخص الواحد يبلغ رأسمالها الإسمي 200,000 (مائتان ألف) ريال قطري، وهي مملوكة بالكامل للشركة بنسبة 100%.
ويشمل نشاطها إنشاءات عامة (مقاولات عامة)
الدولة محل تأسيس الشركة والمكان الرئيس لعملياتها: قطر

ب- فروع الشركة: وهي فروع منبثقة عن الشركة بموجب سجل تجاري، ومملوكة للشركة بنسبة 100%.

	الفرع	النشاط	محل التأسيس	المحل الرئيس للعمليات	ملكية الشركة
1	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 2055010722	أعمال النظافة (المباني والمدن ونظافة وتنسيق وصيانة المنتزهات الخضراء وتشجير الحدائق وتنظيم المواقع وجمع النفايات والمهملات والتخلص منها).	المملكة العربية السعودية- الجبيل	المملكة العربية السعودية- الجبيل	%100
2	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 2051022661	الخدمات التجارية (سمسرة في غير أعمال الصرافة) وخدمات الإستيراد والتصدير والتسويق لحساب الغير وتوريد وتأمين المعدات والتجهيزات العسكرية بموجب خطاب الأمن العام رقم 18535 وتاريخ 1434/02/27 هـ والأعمال الإلكترونية وإستيراد وتسويق وتركيب أجهزة الإتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات المرخص لها وإصدار السندات والصكوك بموجب خطاب مدير حوكمة الشركات رقم 67835.	المملكة العربية السعودية – الخبر	المملكة العربية السعودية – الخبر	%100
3	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 2050046483	نقل البضائع والمهمات بأجر على الطرق البرية بالمملكة بموجب ترخيص وزارة النقل رقم 050111001800، وخدمات إستيراد وتصدير وتسويق للغير وخدمات الإعاشة المطهية وغير المطهية وخدمات الفحص والمعاينة والتعبئة والتغليف وإستيراد وتركيب وتسويق أجهزة الإتصالات السلكية واللاسلكية وتقنية المعلومات المرخص لها ونظم المعلومات الجغرافي.	المملكة العربية السعودية –الدمام	المملكة العربية السعودية –الدمام	%100
4	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 4700004976	مقاولات عامة للمباني (هدم – إنشاء – إصلاح) ومقاولات الإنشاءات العامة وأعمال الطرق والأعمال الكهربائية والميكانيكية وأعمال المياه والمجاري ونظافة المدن والصيانة والتشغيل وصيانة وتنسيق الحدائق والمسطحات الخضراء بعد الحصول على التراخيص اللازمة.	المملكة العربية السعودية –ينبع	المملكة العربية السعودية –ينبع	%100
5	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 2051020011	إدارة النفايات الصناعية الخطرة وذلك بموجب خطاب الأمانة العامة للأرصاد وحماية البيئة رقم 139/ت/20469/34 بتاريخ 1434/08/28هـ وأعمال العزل الحراري والمائي والدهانات الصناعية وإصلاح	المملكة العربية السعودية- الخبر	المملكة العربية السعودية- الخبر	%100

		الخرسانة والترميم وصيانة المباني والحماية الكاثودية وبيع أجهزة الإتصالات المتنقلة والثابتة المرخص لها وملحقاتها وقطع غيارها وصيانتها.			
6	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 4030091835	مقاولات عامة في المباني (إنشاء – إصلاح – هدم) ومقاولات الإنشاءات العامة (أعمال الطرق – نظافة المدن – الأعمال الميكانيكية والكهربائية (شبكات المياه والمجاري) والصيانة والتشغيل ومقاولات النظافة والتجارة في مواد وأجهزة توليد وتوزيع الطاقة الشمسة وتوريد وتركيب مواد وأجهزة الطاقة الشمسية وخدمات المقاولات والصيانة والتشغيل المرتبطة بالطاقة النووية.	المملكة العربية السعودية –جدة	المملكة العربية السعودية –جدة	%100
7	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 4650023682	مقاولات عامة للمباني (إنشاء – إصلاح – هدم) ومقاولات الإنشاءات العامة (أعمال الطرق – نظافة المدن – الأعمال الميكانيكية والكهربائية (شبكات المياه والمجاري) والصيانة والتشغيل ومقاولات النظافة وإنشاء مصانع الخرسانة الجاهزة وبيع منتجاتها وتقنية الإتصالات والمعلومات ونظم معلومات وبرامج إدارة الوثائق والرشفة الإلكترونية وبيع أجهزة الإتصالات وصيانتها.	المملكة العربية السعودية –المدينة المنورة	المملكة العربية السعودية –المدينة المنورة	%100
8	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 2050055132	تجارة الجملة والتجزئة في أجهزة ومعدات حفر آبار البترول والغاز ومحطات التكرير والمصافي والمعدات الثقيلة والخفيفة وتأجيرها وإنشاء حواجز حدودية وشبك شائك وبيع وإستيراد أجهزة ومعدات الإطفاء والإنذار ضد الحريق بموجب الترخيص 8340 في 1432/2/12هـ – وإستيراد الحديد ومواد البناء والمعدات الصناعية وتصديرها لحساب الشركة.	المملكة العربية السعودية –الدمام	المملكة العربية السعودية –الدمام	%100
9	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 2051022869	إنشاء وصيانة محطات الطاقة والمنشآت الكهربائية ومحطات تحلية وتنقية المياه والصرف الصحي ومصانع البتروكيماويات والغاز ومحطات البترول والمراكز البترولية ومصانع الأسمنت والمنشآت الصناعية ومقاولات الأعمال الصناعية (إنشاء المصانع وتمديد أنابيب الزيت والغاز والتكرير والأعمال البتروكيماوية) وإدارة وتشغيل وصيانة ونظافة المستشفيات والمراكز الصحية.	المملكة العربية السعودية –الخبر	المملكة العربية السعودية –الخبر	%100
10	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري رخصة رقم CN–1207723	مقاولات مشاريع المباني بأنواعها ومقاولات شبكات الصرف الصحي الرئيسية ومقاولات الطرق الرئيسية والشوارع والأعمال المتعلقة بها.	الإمارات العربية المتحدة –	الإمارات العربية المتحدة –	%100

			أبو ظبي	أبو ظبي	
11	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري ترخيص EXT-707	المقاولات العامة.	غانا	غانا	%100
12	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 343067	مقاولات المباني والإنشاءات العامة.	الكويت	الكويت	%100
13	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 1010366806	مقاولات عامة للمباني ومقاولات الإنشاءات العامة (أعمال الطرق وأعمال الصرف الصحي وتصريف الأمطار والأعمال الكهربائية والميكانيكية والبحرية والسدود) وأعمال النظافة وإدارة وصيانة المستشفيات والمراكز الطبية وتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الشمسة وصيانة وتشغيل الطاقة الشمسية.	الرياض	الرياض	%100
14	فرع شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري سجل رقم 1-86824	مقاولات كهربائية كبيرة درجة ثالثة (توزيع الكهرباء)، ومقاولات بناء درجة ثالثة.	البحرين	البحرين	%100

ولا يوجد أي أسهم او أدوات دين صادرة لأي من الشركات التابعة أو الفروع.

رابعاً: الإنجازات والخطط المستقبلية.

إنتهجت الشركة خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31 إستراتيجية التحول إلى المشروعات المرتبطة بالقطاع الخاص، وذلك بهدف إيجاد مصادر عائدات متنوعة وعدم الإعتماد كلياً على المشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي، وقد تمثلت المبررات الداعية لإنتهاج هذه الإستراتيجية – خلال عام 2015- في قيام بعض الجهات الحكومية بمراجعة سياسة الإنفاق على مشاريعها وذلك بالتريث في طرح بعض المشاريع أو التريث في توقيع عقود المشاريع التي تم ترسيتها بالفعل تماشياً مع توجيهات وزارة المالية آنذاك بشأن إقفال الميزانية للسنة المالية 1437/1436، وهو الأمر الذي حدا بالشركة إلى التريث في التقدم لبعض المشروعات الحكومية والتوجه نحو المشروعات المرتبطة بالقطاع الخاص.

وعلى الرغم من إنخفاض عدد المشاريع الحكومية التي تم ترسيتها على الشركة خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، إلا إنه بإستقراء قائمة المشاريع التى فازت الشركة بترسيتها خلال عام 2015 (الواردة بالجدول أدناه) فإنه يتأكد نجاح الشركة سريعاً في تفعيل إستراتيجيتها الرامية إلى التنوع في

مصادر العائدات بالتوجه نحو المشروعات المرتبطة بالقطاع الخاص، حيث شكلت هذه المشروعات نسبة 61% تقريباً من إجمالي قيمة المشروعات التي فازت الشركة بترسيتها خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31، علماً بأن الشركة تسعى في المستقبل لزيادة نصيبها من المشروعات المرتبطة بالقطاع الخاص.

وبالإضافة لما تقدم فإنه وعلى الرغم من الإنخفاض الحاد في معدل الترسيات وخاصة خلال النصف الثاني من العام المالي المنتهي في 2015/12/31، إلا أن حجم رصيد تراكم الأعمال غير المنجزة الخاص بالشركة (Backlog) والذي تجاوز 3.9 مليارات ريال تقريباً –بنهاية عام 2015– كان مبرراً قوياً يغني الشركة عن الدخول في منافسة قوية مع الغير من أجل الفوز بترسيات مشروعات إضافية قد لا يتوافق مردودها وسياسة الشركة فيما يتعلق بهامش ربح المشروعات التي يتم التقدم إليها، آخذين في الإعتبار ما تتبوأه الشركة فعلياً من مركز تنافسي قوي لما تملكه من كوادر بشرية مدربة ومؤهلة، وأسطول من المعدات والآليات فضلا عن إنتشار الشركة جغرافياً في كافة أنحاء المملكة العربية السعودية، وهو الأمر الذي يدعم من فرصة الشركة في الفوز بأعمال إضافية دون الحاجة للتخلي عن سياستها فيما يتعلق بهامش الربح على نحو ما تقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31، قد فازت بترسية مشاريع بلغت قيمتها الاجمالية مليار وأربعة وثلاثون مليون ريال تقريبا وهي ذات المشاريع التي بدأت الشركة في التحضير والإعداد لها خلال عام 2015، وفيما يلي بيان بالترسيات التي أعلن عنها على موقع السوق المالية السعودية (تداول):

الجهة المالكة للمشروع	وصف المشروع	قيمة المشروع/ ريال
معادن وعد الشمال للفوسفات – إحدى الشركات التابعة لشركة التعدين العربية السعودية (معادن)	تنفيذ مشروع ربط آبار المياه لمشروع الشركة بمدينة وعد الشمال.	640,000,000
وزارة الشؤون البلدية والقروية (أمانة الطائف)	تنفيذ مشروع جمع ونقل والتخلص من النفايات بمنطقتي الهدا والشفا والقرى التابعة وما بينهما.	99,506,775

وزارة الشؤون البلدية والقروية (أمانة منطقة جازان)	تنفيذ مشروع جمع ونقل النفايات والتخلص منها بمدينة جازان.	119,000,000
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	تنفيذ مشروع صيانة وتشغيل شبكة الطرق بالمدينة الصناعية برأس الخير.	28,500,000
وزارة النقل	تنفيذ إستكمال ربط اصفان مع الطريق المحوري بمنطقة الجوف.	54,885,281
وزارة النقل	تنفيذ إستكمال إزدواج طريق نجران شرورة الوديعة بطول 25 كم بمنطقة نجران.	92,400,000

- ***بتاريخ 2015/11/19 أعلنت الشركة عن عدم إستمرار ترسية مشروع جمع ونقل النفايات والتخلص منها بمدينة جازان بقيمة 119,000,000 ريال بناء على الخطاب الوارد من أمانة منطقة جازان.***

- ***الجدول الوارد أعلاه يتضمن فقط المشاريع التي قامت الشركة بالإعلان عنها على موقع السوق المالية السعودية (تداول) خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31، علماً بأن هناك بعض المشاريع الأخرى لم ترد بالجدول أعلاه لكونها ذات قيم تقل عن الحد المتطلب الإعلان عنه نظاماً.***

الأعمال غير المنجزة (Backlog):

ويوضح الشكل التالي قيمة الأعمال غير المنجزة (Backlog) لكل قطاع من قطاعات أعمال الشركة لعام 2015 مقارنة بعامي 2014 و 2013، حيث بلغ إجمالي قيمة الأعمال غير المنجزة 3,909 مليون ريال لعام 2015 مقارنة بـ 4,372 مليون ريال لعام 2014 و 3,678 مليون ريال لعام 2013.

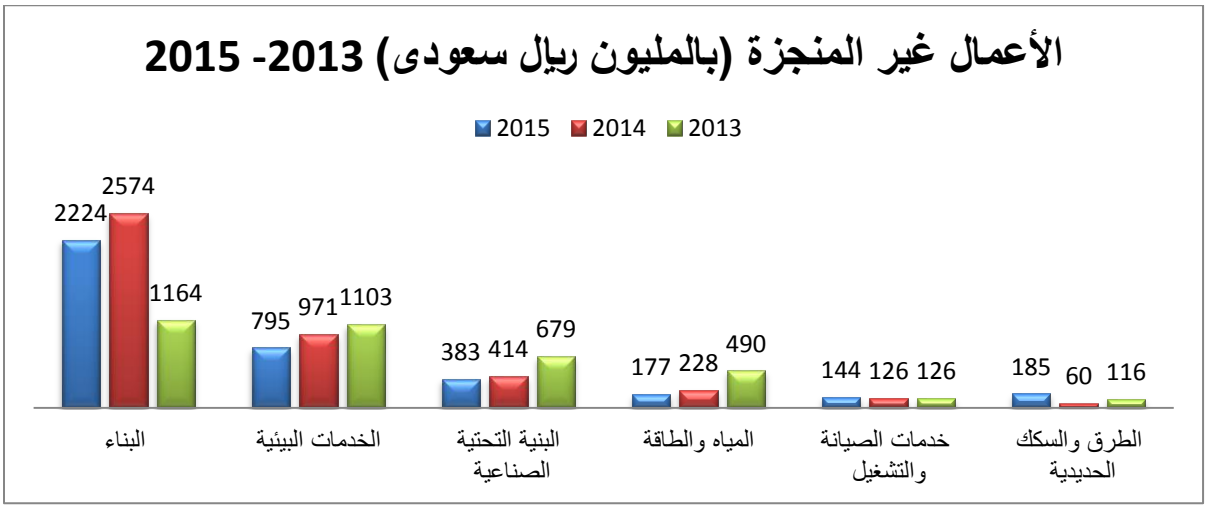

وبإستقراء الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1438/1437 (2016) نجد أن هناك مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بحجم الإنفاق على مختلف القطاعات المرتبطة بالتعليم والنقل والخدمات الصحية والبلدية وغيرها من القطاعات، وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً على إستمرار إهتمام الدولة بمشاريع البنية التحتية والمشاريع الخدمية المختلفة التي تؤثر في حياة المواطنين، إلا إنه يوجد تباين في مخصصات القطاعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي فعلى سبيل المثال يبلغ مخصص قطاع التعليم والتدريب والقوى العاملة 191.7 مليار ريال وهو لا يزال مرتفعاً مقارنة بمخصص هذا القطاع بالميزانية العامة للدولة للعام السابق، بينما نجد أن مخصص قطاع التجهيزات الأساسية والنقل يبلغ 23.9 مليار ريال وهو ما يمثل إنخفاضاً نسبياً إذا ما تم مقارنته بمخصص هذا القطاع بميزانية العام السابق والذي بلغ حوالي 63 مليار ريال. كما بلغ مخصص قطاع الخدمات الصحية 104.9 مليار ريال بإنخفاض حوالي 55 مليار ريال مقارنة بميزانية الدولة للعام السابق، وعلى الرغم من سعى الشركة لأن يكون لها نصيب وافر من المشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي، إلا أن التباين المشار إليه أعلاه بمخصصات القطاعات يعتبر من العوامل الهامة التي تأخذها الشركة في إعتبارها بشأن توجهها للإستثمار في القطاعات المختلفة المرتبطة بالإنفاق الحكومي.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تواصل تخطيطها للتوسع في نشاطها في مجال إنشاء خطوط السكك الحديدية وأعمال الإنشاءات المدنية لمشاريع السكك الحديدية، وذلك في ضوء طرح مشاريع شبكة السكك الحديدية الرئيسية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي والتي نتوقع الإنتهاء منها بحلول عام 2020م، علماً بأنه كان من المخطط الإنتهاء من تنفيذها بحلول عام 2018، وتسعى الشركة لأن يكون لها نصيب من هذه المشروعات بمشيئة الله، إلا أنه نظراً لعدم طرح أجزاء من هذه المشاريع حتى تاريخ إعداد هذا التقرير فإنه من المتوقع إنخفاض نسبة النمو في هذا القطاع.

كما تسعى الشركة أيضاً لأن يكون لها نصيب من مشروعات السكك الحديدية المتوقع طرحها بالمملكة العربية السعودية، إلا أنه نظراً لإنخفاض مخصص قطاع النقل بالميزانية العامة للدولة لعام 2016 فإنه من المتوقع إزدياد وتيرة المنافسة بين المتقدمين لهذه المشاريع في ضوء إنخفاض حجم الأعمال في قطاع النقل بشكل عام مقارنة بالأعوام السابقة. ومن المتوقع أيضاً إجراء بعض التعديلات على عدد من المشاريع قيد التنفيذ بقطاع السكك الحديدية وهو ما سيؤدى إلى توزيع إيرادات تلك المشاريع على سنوات أطول، حيث قد يتم تأجيل بعض المشاريع أو إلغاءها وفقاً لمدى الحاجة للمشروع.

وفي ضوء ما يشهده قطاع العقارات من تغير ملحوظ في إستراتيجية وزارة الإسكان وخاصة فيما يتعلق بتوفير الوحدات السكنية للمستحقين، وذلك من خلال تقديم تسهيلات تمكن الشركات العقارية من رفع طاقتها لتوفير وحدات سكنية للمستحقين، فإن الشركة تخطط للتعاون الإستراتيجي مع مطورين عقاريين لدعم نمو وإستقرار حجم الأعمال على المدى المنظور.

المشروعات التي تم تسليمها خلال عام 2015**م**:

وفيما يلي بياناً بالمشروعات التي تم تسليمها خلال عام 2015 والتي يبلغ إجمالي قيمتها 4,432,056,918 ريال **تقريباً:**

قطاع الاعمال	اسم المشروع	قيمة المشروع	التسليم الابتدائي	التسليم النهائي
الطرق والسكك الحديد والجسور	تنفيذ الاعمال الارضية في النفوذ لمشروع سكة حديد الشمال – الجنوب للجزء رقم (4-2-2) الجوف	1,047,959,376	*	
الطرق والسكك الحديد والجسور	تنفيذ تقاطع طريف الملك فهد مع حي الموظفين بابها	102,852,748	*	
الطرق والسكك الحديد والجسور	تنفيذ استكمال ازدواج طريق نجران / شرورة /الوديعة (الخضراء /شرورة) بمنطقة نجران	28,501,735		*
الطرق والسكك الحديد والجسور	تنفيذ اصلاح المسار الحالي لطريق القليبة / ابو عجرم (المرحلة الاولى) بطول (75كلم) بمنطة الجوف	67,800,000	*	
الطرق والسكك الحديد والجسور	تنفيذ استكمال الطريق الاقليمي جنوب طبرجل27 كلم (مع تقاطع نهاية الطريق)بمنطقة الجوف	64,998,348	*	
الطرق والسكك الحديد والجسور	تنفيذ ازدواج طريق نجران / شرورة /الوديعة (الخضراء /شرورة) بطول 50كلم بمنطقة نجران	94,268,155		*
الطرق والسكك الحديد والجسور	انشاء ساحات بلدية ومضامير للمشاه	18,182,388	*	
		1,424,562,751		
المبـــاني	انشاء مبنى كلية التربية (طالبات) بالمدينة الجامعية بالاحساء (الجزء المتبقي من المرحلة الثانية)رقم (B32)	133,116,683	*	
المبـــاني	انشاء مبنى العمادات المساندة بالمدينة الجامعية بالاحساء (مرحلة اولى)(B-05)	90,165,375		*
المبـــاني	انشاء مبنى كلية العلوم طالبات بالمدينة الجامعية بالاحساء (مرحلة اولى) (B-02)	120,235,078	*	

المبـاني	انشاء مبنى كلية الحاسب الالي (طالبات) بالمدينة الجامعية بالاحساء (مرحلة اولى)–(B01)	115,736,700	*	
المبـاني	انشاء مبنى كلية التربية بنين (طلاب) المرحلة الاولى (B13) بجامعة طيبة	107,796,038		*
المبـاني	انشاء مبنى كلية العلوم – طالبات المرحلة الاولى (B21) جامعة طيبة	119,965,234	*	
المبـاني	انشاء مبنى السنة التحضيرية للطلاب الاحساء (B03)	89,813,011		*
المبـاني	انشاء مبنى كلية التربية (طالبات) بجامعة طيبة (B23) مرحلة اولى	106,354,672		*
المبـاني	انشاء مبنى كلية الهندسية جامعة جازان	155,383,597	*	
المبـاني	انشاء مبنى قاعة الاحتفالات والمؤتمرات (B601) المرحلة الثانية	79,914,882	*	
المبـاني	انشاء مطار لحرس الحدود في ام الملح المرحلة الاولى	85,960,750		*
المبـاني	انشاء مطار لحرس الحدود في ام الملح المرحلة الثانية	118,879,271	*	
		1,323,321,291		
البنية التحتية	التجهيزات الاساسية لخطوط انابيب الارجاع عقد رقم (065–ع42)	113,012,293		*
البنية التحتية	ممرات خطوط الانابيب	133,586,289		*
البنية التحتية	انشاء ممرات خطوط الانابيب للمرحة الاولى – الجبيل (2)	120,938,587		*
البنية التحتية	انشاء التجهيزات الاساسية بحي العمال (c-04)	49,038,539	*	
البنية التحتية	عقد انشاء مباني مستودعات الكاثود والانودبليت رقم :– GOOZ-YK2-4481-75457–0001	124,323,523		*
البنية التحتية	عقد تطوير مشروع مصهر الالمنيوم – راس الزور	150,904,122		*
البنية التحتية	عقد تطوير نظام الاشارات المرورية عقد رقم (092–42 ع)	40,935,625	*	
		732,738,978		
الخدمات البيئية	مشروع جمع ونقل النفايات في احياء الشميسي (1429–1434)	102,603,055		*
الخدمات البيئية	مشروع جمع ونقل النفايات في احياء النسيم والسلى	191,589,412		*

الخدمات البيئية	مشروع نظافة جنوب سكاكا (جنوب) بمنطقة الجوف	28,739,857		*
الخدمات البيئية	مشروع نظافة المدن والقرى بمنطقة جازان (المنطقة الثانية)	76,723,170		*
الخدمات البيئية	تشغيل مواقع الدفن الصحي للتخلص من النفايات البلدية الواردة من مدينة الدمام والمدن المجاورة 1435-1432	33,979,887		*
الخدمات البيئية	مشروع معالجة وترميم البيئة الساحلية 5 مشروع الفرية	57,219,684		*
الخدمات البيئية	مشروع معالجة وترميم البيئة الساحلية 9 المشروع التجريبي 4	15,966,625		*
الخدمات البيئية	مشروع معالجة مواقع مرادم النفايات لمنطقة الدمام – المرحلة الثامنة	13,999,998	*	
		520,821,688		
الخدمات الصيانة والتشغيل	تشغيل وصيانة شبكة الطرق بالجبيل الصناعية عقد رقم (325- خ 12 م)	110,000,000		*
الخدمات الصيانة والتشغيل	تشغيل وصيانة شبكات الطرق بمدينة الجبيل الصناعية (325-s13)	129,795,965		*
الخدمات الصيانة والتشغيل	تشغيل وصيانة محطة المعالجة ومحطات الضخ لمياه الصرف الصحي بمحافظة خميس مشيط	26,949,682		*
الخدمات الصيانة والتشغيل	تشغيل وصيانة المياة بحفر الباطن والقيصومة	25,083,392		*
الخدمات الصيانة والتشغيل	تشغيل وصيانة شبكات المياه وملحقاتها بمنطقة تبوك	29,359,469		*
		321,188,508		
المياه والصرف الصحي والطاقة	انشاء استكمال الخط الرئيسي للصرف الصحي بوادي الدواسر	28,804,660		*
المياه والصرف الصحي والطاقة	انشاء الجزء الاول – من مشروع الصرف الصحي لمدينتي حفر الباطن والقيصومية (المرحلة الاولى)	68,823,747		*
المياه والصرف الصحي والطاقة	استكمال المرحلة الثالثة من منتزه الردف العام بالطائف	11,795,294	*	
		109,423,701		
القيمة الاجمالية – ريال **سعودي**		**4,432,056,918**		

- **القطاع التجاري (المزادات العلنية):**

لقد أجرت الشركة خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31 مزادين علنيين لبيع المعدات والآليات الفائضة عن الحاجة، وقد جاءت نتيجة هذين المزادين إيجابية ومحققة للأهداف المرجوة منهما، وهو الأمر الذي يعطي مؤشراً إيجابياً عن قوة ونشاط السوق الخاص بالآليات والمعدات المستعملة، ومن جهة أخري فإن هذه النتائج تدل على الإدارة الفعالة للمزاد، كما تدل على ثقة السوق بجودة معدات وآليات الشركة لخضوعها لنظام صيانة دقيق ومتوافق مع ضوابط ومعايير الصيانة المعمول بها في هذا الصدد.

- **الإعتماد على القدرات الذاتية:**

تحرص الشركة على مواصلة إستراتيجيتها الرامية إلى التطوير والإعتماد على القدرات الذاتية على المدى البعيد في كافة الأعمال المرتبطة بمشاريعها من خلال أنشطة بعض أقسامها المتخصصة المتمثلة في قسم الميكانيكا والكهرباء والأعمال الصحية، وقسم العزل المائي وإصلاح الخرسانة، حيث تمكنت الشركة بالفعل من تقليل الإعتماد على مقاولي الباطن في هذه الأنشطة المتخصصة، وهو الأمر الذي أسهم في تغطية معظم إحتياجات والتزامات الشركة في هذه التخصصات والخدمات التي تساعد على رفع مستوى أداء الشركة فيما تنفذه من مشاريع خلال الأعوام القليلة السابقة، إلا أنه نظراً لإرتفاع التكاليف نتيجة تطبيق برامج التوطين، بالإضافة إلى تطبيق نظام حماية الأجور والذي لم يراع التأخر في تحصيل المستحقات من معظم الجهات مالكة المشاريع، وهو الأمر الذي إرتأت معه إدارة الشركة إسناد بعض الأعمال في الآونة الأخيرة إلى مقاولي الباطن في الأعمال التخصصية النادرة– وذلك دون إغفال لنشاط أقسامنا المتخصصة، لا سيما في ظل توافر أعداد من مقاولي الباطن على إستعداد لتقديم خدماتهم وفق أسعار تنافسية تراعي ظروف التحصيل من الجهات مالكة المشاريع، فضلاً عن كونهم خاضعين لنسب توطين هي أقرب للمعقول.

- **تطوير نظام تقنية المعلومات:**

لقد شهد عام 2015 إستمرار التطوير لنظام تقنية المعلومات فقد واصلت إدارة تقنية المعلومات بالشركة تحديث وترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الأعمال حيث تم تحديث الخادمات لتقنية أفضل داخل مركز بيانات المكتب الرئيسى بالشركة، وذلك لضمان أن أنظمة تقنية

المعلومات المطبقة بالشركة تفي بمتطلبات الأعمال وبما يتوافق مع أحدث البرامج والتطبيقات المعمول بها عالمياً، حيث تعمل إدارة تقنية المعلومات على إدخال وتطبيق البرامج التي توفر مزيداً من الحلول المعززة لإدارة المشاريع والتحكم في التكاليف والفوترة والعطاءات والتعاقد من الباطن وإدارة اصول الشركة بشكل فعال، وهو الأمر الذي يؤكد إلتزام الشركة على المدى الطويل للإستثمار في بنيتها التحتية الخاصة بتقنية المعلومات لضمان نجاحها المتواصل.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تقوم حالياً بتفعيل وتطبيق البرامج التالية:

- برنامج إى بي بي إم، وبرنامج بي 6 بريمافيرا لتخطيط وجدولة المشاريع.
- برنامج برولوج لميزانيات المشاريع وإدارة المواقع.
- برنامج كاندي للتقدير والعطاءات.
- برنامج تيكلا لادارة معلومات البناء (BIM) لتنفيذ المشاريع الإنشائية.
- برنامج أوراكل إى بيزنس سويت للمالية.

كما تقوم الشركة بضيافة أعمالها علي بنية خاصة سحابية، حيث إن هذه السحابة الخاصة تعزز وظائف التخزين في الشركة كما أنها مدعمة بمركز بيانات رئيسي مما يتيح إسترداد الخطأ البرمجي، إنها محمية بجدار مانع ومؤمنة بمضاد فيروسات. ومن الجدير بالذكر أن الشركة قد حصلت خلال عام 2015 على شهادة أيزو 27001 لمعيار إدارة أمن المعلومات.

- التطورات بشأن توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال:

بالإشارة توصية مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة غير العادية الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 2014 بالموافقة على زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة 500 مليون ريال بعد أخذ موافقة الجهات المختصة بهدف التوسع في أعمال الشركة وتمويل مشاريعها المتوقعة، فقد أعلنت الشركة بتاريخ 2015/12/07 عن قرارها بسحب ملف زيادة رأس المال من هيئة السوق المالية نظراً لظروف السوق الحالية. وقد أوضحت الشركة بإعلانها على موقع السوق المالية السعودية (تداول) أن ظروف السوق الحالية التي دعت مجلس إدارة الشركة لإتخاذ هذا القرار تتعلق بطرح المشاريع بقطاع المقاولات وقد تمثل ذلك في تأجيل طرح وترسية العديد من المشاريع المرتبطة بالإنفاق

الحكومي وكذا التريث في توقيع عقود المشاريع التي تم ترسيتها بالفعل. لذا فقد رأى مجلس الإدارة تحقيقاً لمصلحة المساهمين أن يتم سحب ملف زيادة رأس المال من هيئة السوق المالية والتريث لحين صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1438/1437 (2016)، حتى يتسنى إعادة النظر في مبلغ زيادة رأس المال وإمكانية تعديله بالزيادة أو النقصان على نحو يتلاءم مع توجهات الإستثمار في المشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي، ومن ثم بحث إعادة تقديم ملف زيادة رأس المال لهيئة السوق المالية على النحو الذي يحقق مصلحة المساهمين.

وحيث قد صدرت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1438/1437 (2016)، وقد إتضحت الرؤية بشأن توجهات الدولة للإستثمار في القطاعات المختلفة المرتبطة بالإنفاق الحكومي، فإن مجلس الإدارة يعكف حالياً على دراسة ملف زيادة رأس المال في ضوء هذه التوجهات، وسوف تقوم الشركة بالإعلان لمساهميها الكرام عن أية تطورات مستقبلية في هذا الخصوص في حينه.

خامساً: **المخاطر والتحديات**:

أ- **تتمثل أهم المخاطر التي تواجه الشركة فيما يلي**:

1- **الإنفاق الحكومي والسياسة المالية**:

ترتبط نشاطات الشركة الى حد كبير بالانفاق والسياسات المالية الحكومية حيث أن معظم المشروعات التي تقوم الشركة بتنفيذها هي لصالح جهات حكومية، وحيث أن الإنفاق الحكومي مرتبط تاريخياً بأسعار النفط والغاز والمشتقات النفطية، فإن أي تغير جوهري في أسعار النفط قد يؤثر سلباً على الإنفاق الحكومي وبالتالي قد يؤثر سلباً على أنشطة الشركة وأعمالها ومركزها المالي. وحيث كان للإنخفاض الحادث في أسعار النفط في الآونة الأخيرة تأثيره المباشر على صدور بعض القرارات التي كان من شأنها تعديل أسعار منتجات الطاقة وتعرفة إستهلاك الكهرباء وغيرها من الخدمات، فقد كان لذلك أثراً مالياً على الشركة تمثل في إرتفاع تكاليف تشغيل المشروعات القائمة حالياً بقيمة إجمالية تقدر بـ 44.3 مليون ريال خلال الأعوام المالية من 2016 وحتى 2020 مع إنخفاض التأثير تدريجياً بالتناسب مع إنخفاض حجم الأعمال المتبقية من المشروعات القائمة خلال الأعوام المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التغير الحاصل في أسعار النفط ومشتقاته عالمياً، إلا أن الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1437-1438 (2016) قد تضمنت حجم إنفاق إيجابي على بعض القطاعات المرتبطة بالتعليم والخدمات الصحية.

ولمواجهة المخاطر التي ترتبط بالإعتماد الكلي على الإنفاق الحكومي، فإن الشركة إنتهجت بالفعل إستراتيجية التنوع في مصادر الإيرادات لتقليل الإعتماد على إيرادات المشاريع المرتبطة بالإنفاق الحكومي من خلال الدخول في مشروعات مع القطاع الخاص، وذلك دون إغفال سعي الشركة للحصول على نصيبها من المشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي.

2- تذبذب أسعار مواد البناء وتوفرها:

يعتمد قطاع المقاولات بشكل أساسي على مواد البناء والتشييد، ونظراً لصعوبة تخزين إحتياجات المشاريع من بعض مواد البناء من قبل الموردين وعدم مقدرتهم دوماً على إبرام إتفاقيات لتثبيت الأسعار لفترة طويلة مع عملائهم، يلجأ الموردين لتحميل هذه الزيادات في التكلفة على شركات المقاولات، مما قد يؤدي إلى تأثر أعمال الشركة بشكل سلبي في حال عدم توفر مواد البناء المطلوبة لتسليم مشاريعها أو نتيجة إرتفاع أسعار هذه المواد بصورة كبيرة، ولابد من التنويه هنا أن الشركة تتبع إجراءات ووسائل تمكنها من مواجهة هذه المخاطر، والتي من بينها التحوط لمواجهة تذبذب أسعار بعض المواد.

3- التشريعات المرتبطة بسوق العمل:

يرتبط نشاط الشركة بالكوادر البشرية المناط بها تنفيذ أعمال الشركة، ولا تزال القرارات والمبادرات والبرامج المتلاحقة الصادرة عن وزارة العمل تؤثر سلباً على مشروعات الشركة القائمة والتي تم التقدم لها أو ترسيتها قبل صدور هذه المبادرات .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المتغيرات التشريعية لم تراع الطبيعة الخاصة التي يتسم بها قطاع المقاولات من كونه قطاع غير جاذب للعمالة الوطنية وعدم وجود المهنيين بالعدد الكافي من المواطنين بالإضافة لإفتقار التدريب وعزوف المواطنين عن العمل بالمشاريع النائية حيث أن معظمهم يرغب في ممارسة الأعمال الإدارية.

وقد أظهرت المؤشرات عدم قدرة معظم الشركات على إستيعاب هذا الكم من التعيينات لأجل المحافظة على نسبة التوطين دون إنتاجية تُذكر، وهو الأمر الذي حمل الشركة زيادة في التكاليف بلغت ذروتها بصدور قرار المقابل المالي لرخص العمل وغيرها من القرارات المرتبطة (بالإستقدام –

رخص العمل) حيث تجاوزت التكاليف المباشرة 200,000,000 ريال تقريباً، وذلك بالإضافة إلى التكاليف غير المباشرة والتي لا يمكن إغفالها.

ولأجل مواجهة آثار المخاطر المترتبة على المتغيرات التشريعية المرتبطة بسوق العمل فإن الشركة قد قامت – ضمن برنامجها لرفع الكفاءة– بتخفيض أعداد العمالة وخاصة بالقطاعات التي لا يتوقع التوسع في الإستثمار فيها على المدى المنظور، وذلك لإعادة النظر في التكاليف وتخفيض النفقات. وبالإضافة إلى ذلك فإنه توجد بعض المؤشرات على قيام صندوق تنمية الموارد البشرية بدراسة بعض المبادرات التي من شأنها التخفيف من حدة هذه الآثار، ومن ذلك مثلاً دراسة أن يكون التوطين مرتبط بوظيفة معينة وليس لقطاع بأكمله، وهو الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على الشركة من خلال تطبيق التوطين بطريقة فعالة متناسبة مع طبيعة قطاع المقاولات ومحققة لمردود إيجابي حقيقي مما سيؤدى إلى إنخفاض التكاليف المرتبطة بإستيفاء نسب التوطين دون أي إنتاجية تقابلها.

4- **إرتفاع تكلفة التمويل**:

يعد إرتفاع التكاليف المرتبطة بالتسهيلات الإئتمانية أحد المخاطر التي تواجهها الشركة، وذلك نظراً لحاجتها للتسهيلات البنكية لتتمكن من تنفيذ مشاريعها الحالية وتوسعاتها المستقبلية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع تكاليف التمويل ترتيباً على ذلك.

وفي هذا الصدد فإنه يتعين الإشارة إلى توخي الحذر من قبل بعض البنوك المحلية عند منح التسهيلات الإئتمانية للشركات العاملة بقطاع المقاولات، حيث تتمثل عوامل المخاطرة فيما يلي:

أ- تأثر التدفقات النقدية سلباً نتيجة التأخر في التحصيل من معظم الجهات المالكة للمشاريع.

ب-زيادة التكاليف نتيجة تطبيق بعض المتغيرات التشريعية.

ت-التأخر في تصفية المشاريع مع الجهات المالكة لها بعد الإنتهاء من التنفيذ، وذلك على نحو يعيق الإفراج عن الضمان النهائي وإستلام الدفعة النهائية.

ث-بعض الملاحظات المتعلقة بتطبيق العقد الحكومي الموحد المبنى على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ويشمل ذلك على- سبيل المثال لا الحصر- عدم التقيد بأطر زمنية فيما يتعلق بالموافقات على التصاميم وتعديلها وأيضاً قياس نسبة الإنجاز بناء على سعر البنود وليس ساعات العمل المنصرفة، ، فضلاً عن إصدار أوامر تغيير لا يمكن فوترتها لحين الإنتهاء من الإجراءات المستندية المتعلقة بها.

ج- تأثر الربحية سلباً نتيجة ما سبق.

ولمواجهة آثار إرتفاع تكلفة التمويل فإن الشركة لا زالت مستمرة في توجهها نحو تنويع مصادر التمويل – الذي بدأته منذ أكثر من عشرين عاماً- والذي يتضمن التأجير التمويلي والإقتراض من البنوك الخارجية ووكالات التصدير الإئتمانية (Export Credit Agency)، كما تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة غير العادية للشركة قد وافقت بإجتماعها المنعقد في 2015/06/18 على تعديل الباب الثاني من النظام الأساسي والمعنون "رأس المال والأسهم"، وذلك بإضافة مادة جديدة تحمل رقم 16 تحت عنوان "السندات" بحيث يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة العادية أن تصدر بالقروض التي تعقدها سندات متساوية القيمة وقابلة للتداول.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس إدارة الشركة لا يزال بصدد إعادة النظر في مبلغ زيادة رأس المال عن طريق طرح اسهم حقوق أولوية وإمكانية تعديله بالزيادة أو النقصان على نحو يتلاءم مع توجهات الإستثمار في المشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي، ومن ثم بحث إعادة تقديم ملف زيادة رأس المال لهيئة السوق المالية على النحو الذي يحقق مصلحة المساهمين، وذلك على نحو ما تقدم بيانه.

ب- التحديات:

1- برنامج نطاقات وتطويراته وقرار المقابل المالي لرخص العمل.

لقد تأثر قطاع المقاولات بضرر كبير – بما في ذلك شركتنا- نتيجة تطبيق برنامج نطاقات وتطويراته والذي لم يراع ما لقطاع المقاولات من طبيعة خاصة غير جاذبة للعمالة الوطنية، وهو ما أدى إلى إنخفاض الربحية بالشركة وبقطاع المقاولات عامة نتيجة إرتفاع التكاليف المرتبطة بتطبيق هذا البرنامج.

ويضاف إلى ما تقدم صدور قرار المقابل المالي لرخص العمل والذي طُبق في 1434/1/1هـ حيث أوجب دفع هذا المقابل مقدماً وسنوياً دون أي علم أو تهيئة مسبقة لقطاع المقاولات لتطبيق هذا القرار مما أدى لإستنزاف السيولة لدى الشركات حيث أن التكاليف زادت على تلك المشاريع التي تم ترسيتها أو تلك التي كانت قائمة آنذاك وما زالت تلك الرسوم يتم دفعها لهذه المشاريع حتى تاريخه مما أخل بالتوازن المالي للعقود، وهو الأمر الذي حدا بالحكومة الرشيدة – حفظها الله- لرفع آثار الأضرار التي لحقت بالقطاع جراء هذا القرار للمقابل المالي فقد صدر قرار مقام مجلس الوزراء رقم 351 بتاريخ 1435/8/25هـ

بالتعويض للمشروعات التي كانت قائمة قبل صدور المقابل المالي إلا أن آليات التنفيذ والضوابط والشروط يوجد عليها بعض التحفظات من قبل قطاع المقاولات، ويتم التواصل مع الجهات المعنية وصندوق الموارد البشرية بهدف إيجاد الآليات المناسبة نحو صرف تلك التعويضات وأخذ ملاحظات الشركات على الضوابط والشروط بعين الإعتبار لتخفيف حجم الأضرار التي لحقت بالشركات، وتقوم الشركة بمراعاة هذه التكاليف عند تقدمها للمشاريع الجديدة لحفظ التوازن المالي للعقود، علماً بأن التكاليف المرتبطة بتطبيق هذه المبادرات تنخفض تدريجياً بالتناسب مع إنخفاض حجم الأعمال المتبقية من المشروعات القائمة وحتى يتم تسليمها.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الشركة قد أعلنت بتاريخ 2015/11/15 على موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن إنتهائها من تقديم طلبات التعويض عن تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (353) وتاريخ 1432/12/25هـ والقاضي بفرض مقابل مالي قدره 2400 ريال عن كل عامل وافد يزيد عن عدد العاملين السعوديين عبر البوابة الإلكترونية لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، وذلك عن المشروعات التي أبرمت الشركة عقودها مع جهات حكومية قبل تاريخ 1434/01/01هـ وكذلك المشروعات التي تقدمت الشركة بعروض لتنفيذها لجهات حكومية قبل هذا التاريخ وتمت ترسيتها عليها لاحقاً. وقد بلغ إجمالي قيمة طلبات التعويض التي قامت الشركة بتقديمها مبلغ 66,014,500 ريال (فقط ستة وستون مليون وأربعة عشر ألف وخمسمائة ريال)، وذلك على الوجه التالي:

أولاً: طلبات التعويض الخاصة بالمشروعات التي تم إنهاء تنفيذ عقودها، وتبلغ قيمتها8,028,000 ريال (ثمانية ملايين وثمانية وعشرين ألف ريال)، ومن المتوقع أن يبدأ الأثر المالي لهذه الطلبات خلال مدة ستة أشهر من تاريخ تقديمها، وهي المدة التي يتعين على صندوق تنمية الموارد البشرية خلالها إشعار المنشآت بإستحقاقها للتعويض من عدمه حسبما ورد بالفقرة (6) من البند (خامساً) من ضوابط إستحقاق التعويض المشار إليها بصدر هذا الإعلان.

ثانياً: طلبات التعويض الخاصة بالمشروعات الجاري تنفيذها والتي لا يستحق عنها أي تعويض إلا بعد إنهاء تنفيذ عقودها إعمالاً لشروط إستحقاق التعويض، وتبلغ قيمتها 57,986,500 ريال (سبعة وخمسون مليون وتسعمائة وستة وثمانون ألف وخمسمائة ريال) حتى تاريخ 2015/11/12، وسيظل هذا المبلغ في إزدياد مستمر حيث يجري إنهاء تنفيذ عقود هذه المشروعات تباعاً بشكل سنوي ويتوقع ألا يتجاوز ذلك عام 2018م بمشيئة الله،

وسيبدأ الأثر المالي لهذه الطلبات خلال ستة أشهر من تاريخ إستكمال تقديم المستندات المؤيدة لها عند إنهاء تنفيذ عقود هذه المشروعات إعمالاً لضوابط إستحقاق التعويض.

وقد أوضحت الشركة بإعلانها المشار إليه أنها قد تقدمت للجهات المختصة بطلب إعادة النظر في ربط إستحقاق التعويض بوجوب إنهاء تنفيذ عقد المشروع، حيث أن الإنتظار حتى مرحلة إنهاء تنفيذ العقود يمثل إرهاقاً جسيماً لقطاع المقاولات لما لذلك من آثار سلبية على مستوى التدفقات النقدية بالشركات في ظل إستمرار الإلتزام بدفع مبلغ المقابل المالي البالغ 2400 ريال سنوياً للعمالة الوافدة عند تجديد أو إصدار رخص العمل، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الخسائر بقطاع المقاولات.

2- إرتفاع أسعار منتجات الطاقة والكهرباء وغيرها من الخدمات:

صدرت قرارات من مقام مجلس الوزراء بنهاية شهر ديسمبر 2015م بتعديل أسعار منتجات الطاقة وتعرفة إستهلاك الكهرباء وغيرها من الخدمات، وتتمثل الآثار المالية لهذه القرارات في إرتفاع تكاليف تشغيل المشروعات القائمة حالياً مع إنخفاض هذا التأثير تدريجياً بالتناسب مع إنخفاض حجم الأعمال المتبقية من المشروعات القائمة وحتى يتم تسليمها، وللتخفيف من حدة الآثار المترتبة على هذه القرارات فإن الشركة ترتب لأن تخاطب الجهات المالكة للمشاريع القائمة بنواياها لتقديم مطالبات للتعويض عن أي تأثير مترتب على تعديل أسعار منتجات الطاقة ، على أن يتم تقديم هذه المطالبات بنهاية كل شهر ميلادي وذلك مالم تعتمد آلية أخرى للتقدم بطلبات التعويض من قبل الجهات المالكة للمشاريع أو أي جهة حكومية أخرى. وسوف تقوم الشركة بالإعلان لمساهميها عن أية تطورات جوهرية في هذا الصدد حال حدوثها.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد أعلنت على موقع السوق المالية السعودية (تداول) بتاريخ 2016/01/03 عن الأثر المالي المترتب على قرارات مجلس الوزراء المشار إليها، حيث أوردت الشركة بإعلانها أن الأثر المالي المتوقع ترتيباً على هذا التعديل هو إرتفاع تكاليف تشغيل المشروعات القائمة حالياً بقيمة إجمالية تقدر بـ 44.3 مليون ريال خلال الأعوام المالية من 2016 وحتى 2020 مع إنخفاض التأثير تدريجياً بالتناسب مع إنخفاض حجم الأعمال المتبقية من المشروعات القائمة خلال الأعوام المشار إليها.

3- برنامج حماية الأجور

على الرغم من أهمية تطبيق برنامج حماية الأجور لما له من آثار إيجابية ذات أبعاد شرعية، إلا أن مستوى التدفقات النقدية بالشركة قد تأثر نتيجة تطبيقه، لا سيما إذا ما أخذنا في الإعتبار أيضاً تأخر صرف المستحقات من الجهات الحكومية مالكة المشاريع.

وتجدر الإشارة إلى أن إيقاف بعض خدمات وزارة العمل عن الشركة في وقت سابق دون النظر لتلك الظروف المحيطة بالقطاع حيث أن تأثيرات تطبيق هذا البرنامج يمثل تحدي وضغط إضافي يزيد من حجم الأضرار ويضاعف من إستنزاف الموارد. وقد قامت الشركة بالتنسيق مع وزارة العمل بهدف الوصول للإلتزام الكامل بالبرنامج، والحد من تلك الآثار، علماً بأنه قد تم إعادة فتح خدمات وزارة العمل لاسيما وأن أضرار إيقاف خدمة تجديد/ إصدار رخص العمل تلحق ضرر جسيم بالعامل فضلاً عن الضرر الواقع على الشركة.

ولمجابهة هذا التحدي فقد قامت الشركة بإتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق الإلتزام بالبرنامج وذلك في ضوء دراسة الأعمال التخصصية والتي من الممكن إسنادها لمقاولي الباطن بتكلفة اقل وبما يحقق تخفيضاً للنفقات حتى يتسنى للشركة الوفاء بإلتزاماتها تجاه موظفيها، وذلك بتخفيض أعداد العمالة وفق "برنامج الخضري لرفع الكفاءة" مع المحافظة على نسبة التوطين المطلوبة نظاماً، وفي مقابل ذلك يتم إسناد بعض الأعمال التخصصية لمقاولي باطن خاضعين لنسب توطين أقل مقارنة بتلك التي تخضع لها الشركات الكبرى وباسعار تنافسية.

4- تمويل المقاولين والعقد الحكومي الموحد.

لقد صدرت عدة قرارات من مقام مجلس الوزراء لمعالجة التأخير أو التعثر بالمشاريع وحددت القرارات ترتيبات المعالجة ومن ضمنها قرار مجلس الوزراء رقم 155 بتاريخ 1429/6/5هـ وإعادة التأكيد بموجب القرار 260 بتاريخ 1434/8/1هـ والتي من بنوده توجيه وزارة المالية بوضع الإجراءات والضوابط اللازمة لتمويل المقاولين إنفاذاً للفقرة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم 155 بتاريخ 1429/6/5هـ، وكذلك التوجيهات الملكية الكريمة بسرعة إصدار العقد الحكومي الموحد للاشغال العامة إسترشاداً بالمعايير الدولية المطبقة في هذا

الخصوص وتنفيذاً للبند (5) من القرار المُشار إليه، وقيام وزارة الإقتصاد والتخطيط بإعداد دراسة شاملة لتقويم وضع المشروعات الحكومية.

كما تجدر الإشارة إلى أن العمل جاري من قبل الدولة على تأسيس هيئة معنية بإدارة المشروعات الوطنية، بحيث ينحصر دور هذه الهيئة في الإشراف على تنفيذ المشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي بدءاً من توقيع العقد وحتى تسليم المشروع. وتهدف هذه الهيئة في المقام الأول إلى وضع الحلول السريعة والفعالة لكافة العقبات التي تؤدى إلى تعثر المشروعات. ومن المتوقع أن ينعكس تأسيس هذه الهيئة إيجاباً على تطوير صناعة المقاولات في المملكة العربية السعودية وتحقيق المنافسة الفعالة بين المقاولين والمبنية على أساس مهني وليس مجرد المفاضلة بين الأسعار، نظراً لإدراك هذه الهيئة – حال تأسيسها– بطبيعة عمل المقاول وما يرتبط بذلك من جوانب مالية وفنية وإدارية.

سادساً: **الموارد البشرية**.

تكتسب الموارد البشرية أهميتها بإعتبارها أغلى أصول الشركة، وذلك لتميزها عن باقي الأصول بكونها موارد مفكرة تنمو بالإجتهاد والإبتكار، وهي بذلك تعد أصلاً إستثمارياً.

وإنطلاقاً من هذه الأهمية تقوم الشركة بالكفاية التنظيمية وتيسير كافة الإجراءات المرتبطة بموظفيها لضمان أفضل إنتاجية وذلك بتهيئة بيئة العمل الجاذبة وإعداد البرامج التدريبية وإستخدام مؤشرات قياس كفاية الإداء وإستخدام وسائل أحدث وسائل التقنية في تطوير طرق أداء وجودة العمل، وقد بلغ تعداد الشركة بنهاية عام 2015 عدد 11,464 موظف تقريباً، وقد بلغ عدد العمالة الوطنية 1160 سعودي وهو ما يشكل نسبة 10.1% من إجمالي عدد العاملين بالشركة.

سابعاً: **المسؤولية الإجتماعية**.

تدرك الشركة مدى أهمية إلتزامها بدورها تجاه المجتمع بإعتبارها جزء لا يتجزأ منه، وقد راعت الشركة أن يكون دورها الإجتماعي ذات أبعاد إجتماعية وثقافية وإقتصادية وهو الأمر الذي ينعكس إيجاباً في تحقيق سمعة طيبة للشركة وإستقطاب العناصر البشرية الماهرة وبناء علاقات قوية مع المؤسسات الرسمية والخاصة.

وبإعتبار الشركة جزء من قطاع الأعمال السعودي، فإنها تستشعر مسؤوليتها للقيام بدورها الإجتماعي بالمشاركة في مختلف أنشطة العمل الإجتماعي، ومن ذلك الخدمات والمساعدات الإجتماعية، ودعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع، والمحافظة على البيئة، والخدمات التعليمية والتدريبية، والتوسع بتوظيف المرأة وذوي الإجتياجات الخاصة.

ثامناً: الأصول والخصوم ونتائج الأعمال للسنوات المالية الخمس الأخيرة.

- **نتائج الأعمال:**

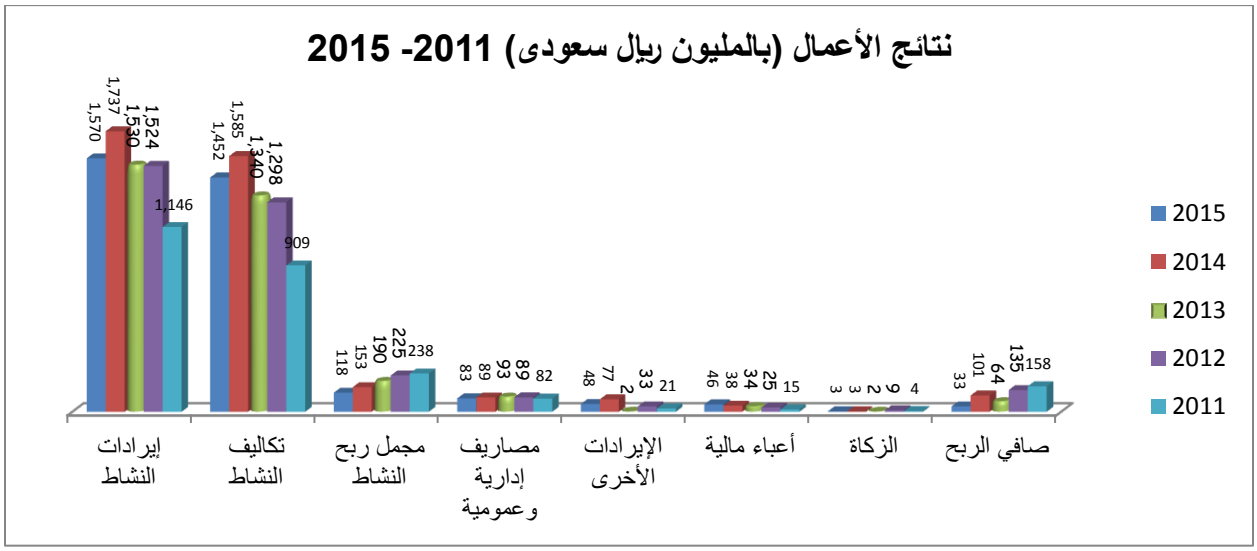

- **قائمة المركز المالي:**

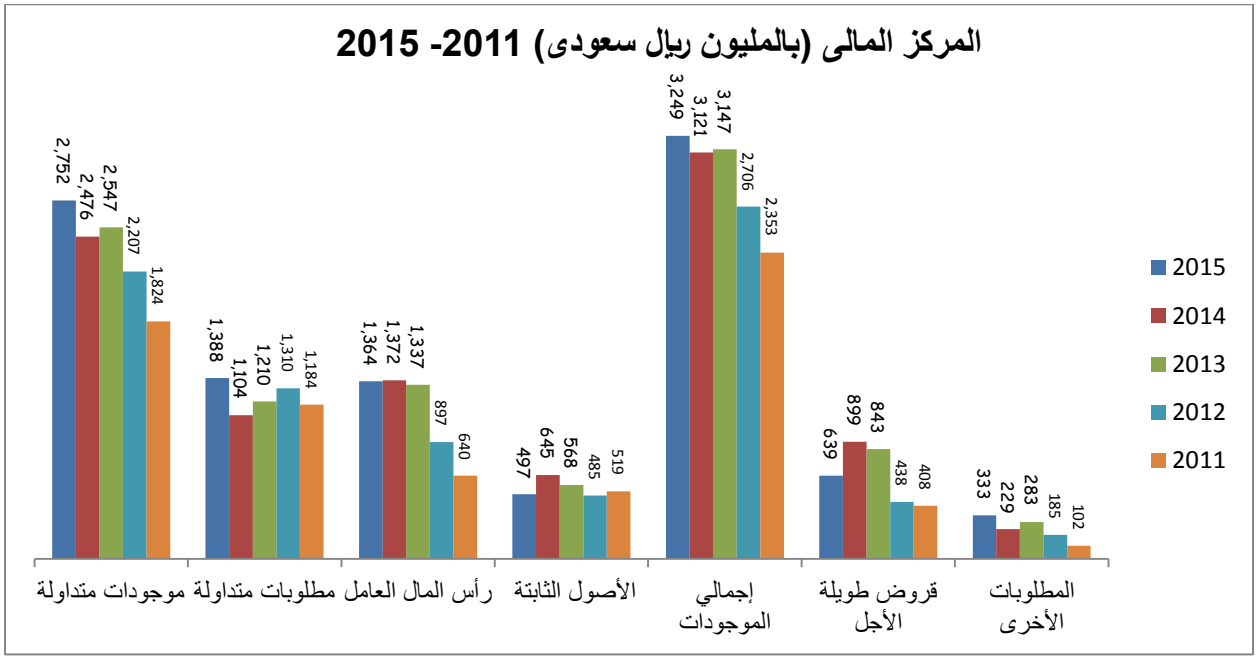

- **رأس المال العامل**:

انخفض رأس المال العامل بنسبة 0.58٪ مقارنة بالعام 2014 ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض في قيمة الأعمال غير المنجزة ، حيث ان العديد من المشاريع قد وصلت إلى المرحلة النهائية من الإنجاز خلال العام 2015.

ويشار إلى أن قيمة الأعمال المنفذة التي لم يصدر بها فواتير (غير المفوترة) Work in Progress قد بلغ 1,572 مليون ﷼ بنهاية عام 2015، وذلك مقارنة بـ 1,360 مليون ﷼ بنهاية عام 2014، ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى عدة عوامل منها:

أ- التأخر في تعيين الإستشاري من قبل بعض الجهات المالكة للمشاريع، وبالتالي عدم إمكانية تقديم أي فواتير صادرة عن الشركة حتي يتم تعيين الإستشاري.

ب-قيام بعض الجهات المالكة للمشاريع بإعتماد90% فقط من قيمة الفواتير عن الأعمال المنفذة من قبل الشركة، وعدم إعتماد نسبة الـ 10% المتبقية حتى تمام التسليم المبدئي للمشروع والذي قد يستغرق عدة شهور.

ج- قيام الشركة بالتجهيزات الأولية اللازمة لتنفيذ المشروع والتي من بينها عادة إجراء مسح للموقع وفحوصات للتربة وبعض الأعمال الأساسية التي تقوم بها الشركة قبل إمكانية إصدار أي فواتير، وجميع هذه الأعمال لا يمكن للشركة ان تصدر فواتير بشأنها حيث يتم تحميلها على بنود جداول الكميات.

ح- طول المدة التي تستغرقها إجراءات إعتماد أوامر التغيير أو طلبات التمديد في بعض المشاريع في ظل عدم إمكانية تقديم أي فواتير صادرة من الشركة إلا بعد إعتماد أمر التغيير أو طلب التمديد وهو الأمر الذي قد يستغرق في بعض الأحيان أكثر من عام.

تاسعاً: المدفوعات النظامية:

يبين الجدول التالي المدفوعات النظامية المستحقة على الشركة خلال العام المالي 2015:

	البيان	المبلغ	السبب
1	الرسوم الجمركية	1,194,963	تفرض على إدخال البضائع بموجب النظام
2	الزكاة	3,431,231	بموجب نظام مصلحة الزكاة والدخل
3	التأمينات الإجتماعية	14,314,509	بموجب نظام التأمينات الإجتماعية
4	التأشيرات والإقامات ورخص العمل	50,706,430	بموجب نظام الإقامة
5	أخرى	لايوجد	لايوجد
	إجمالي المدفوعات النظامية	69,647,133	

عاشراً: التحليل الجغرافي للإيرادات.

تتحقق إيرادات الشركة من ممارستها لأنشطتها داخل المملكة العربية السعودية والخليج وإفريقيا، ويبين الجدول التالي التحليل الجغرافي لإيرادات الشركة خلال عام 2015.

	الإقليم	إجمالي الإيرادات بالآف	% من الإيرادات
1	المملكة العربية السعودية	1,569,938	%100
2	الخليج وإفريقيا	0	%0

- **إيرادات الشركات التابعة خارج المملكة العربية السعودية:**

يوضح الجدول التالي إجمالي إيرادات كل شركة تابعة خارج المملكة العربية السعودية، ونسبة هذه الإيرادات من إجمالي إيرادات الشركة، وذلك على الوجه التالي:

	الشركة التابعة ومحل نشاطها	إجمالي الإيرادات	% من إجمالي إيرادات الشركة
1	**شركة الخضري العالمية ذ.م.م (أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة)**	0	% 0
2	**شركة مجموعة الخضري العالمية للمقاولات (الكويت)**	0	% 0
3	**شركة ابناء عبدالله عبدالمحسن الخضري (قطر)**	0	% 0

حادي عشر: **فروقات النتائج التشغيلية**.

يوضح الجدول التالي شرحاً لفروقات النتائج التشغيلية للشركة مقارنة بالعام الماضي:

البيان	عام 2015 بالألف	عام 2014 بالألف	التغير + أو (-)	نسبة التغير%
المبيعات/ الإيرادات	1,569,939	1,737,305	(167,366)	-%9.6
تكلفة المبيعات/ الإيرادات	1,451,964	1,584,600	(132,636)	-%8.4
إجمالي الربح من النشاط	117,975	152,704	(34,729)	-%22.7
مصروفات الأعمال الرئيسية	83,262	88,677	(5,415)	-%6.1
إجمالي الربح من العمليات الرئيسية	34,713	64,027	(29,315)	-%45.8
الإيرادات الأخرى	47,727	77,465	(29,738)	-%38.4
المصروفات الأخرى	45,650	37,536	8,114	%21.6
يخصم: الزكاة أو الضريبة	3,431	2,783	648	%23.3
صافي الربح	33,359	101,174	(67,815)	-%67

- **أسباب الإنخفاض في النتائج التشغيلية**:

يرجع الانخفاض فى صافى الربح بنسبة 67% إلى:

1- إنخفاض في الإيرادات بنسبة 9.6% (167.366 مليون ريال سعودي).

2- انخفاض فى الإيرادات الأخرى بنسبة 38.4% (بمبلغ 29.7 مليون ريال سعودي) نتيجة لانخفاض قيمة مبيعات المعدات المستخدمة الفائضة عن الحاجة (صافى المبلغ) وإيرادات أيجارات متنوعة حيث بلغت قيمة المبيعات مبلغ 47 مليون ريال سعودى. مقارنة بمبيعات العام السابق.

إلا أن التأثير أعلاه تأثر سلباً بما يلى:

1- انخفاض فى إجمالى الربح بنسبة 22.7% (بمبلغ 34 مليون ريال سعودى) ان انخفاض هامش الربح يعود بشكل اساسي إلى زيادة في التكلفة المقدرة لإنجاز مشاريع البناء. وقد تم

تعديل رفع التكلفة التقديرية الذي يعود بشكل أساسي إلى تأثير قرارات مجلس الوزراء لتعديل أسعار منتجات الطاقة والكهرباء وغيرها من الخدمات.

2- زيادة فى الأعباء المالية بنسبة 21.6% (بمبلغ 8.1 مليون ريال سعودى) نتيجة لتنويع مصادر التمويل وارتفاع تكلفة التمويل من قبل بعض المؤسسات التمويلية.

3- زيادة مخصص الزكاة بنسبة 23.3% (بمبلغ 0.65 مليون ريال سعودى)

إلا أن الاثار الواردة اعلاة قد تم التخفيف من حدتها للاسباب التالية:

1- انخفاض في مصاريف البيع والتسويق بنسبة 7% (بمبلغ 1.2 مليون ريال سعودي).
2- انخفاض في المصاريف العمومية و الإدارية بنسبة 5.8% (بمبلغ 4.26 مليون ريال سعودي) بشكل اساسي بسبب تخفيض تكلفة الايدي العاملة نتيجة تطبيق برنامج الخضري لرفع الكفاءة.

ثاني عشر: القروض.

يوضح الجدول التالي بياناً بالقروض القائمة بنهاية السنة المالية 2015.

الجهة مانحة القرض	إجمالي التسهيلات	المرابحة%	الضمانات والإعتمادات المستندية %	تاريخ الإنتهاء	رصيد بداية العام للتسهيلات بنظام المرابحة	رصيد مضاف خلال العام	ما تم سداده خلال العام	رصيد نهاية العام للتسهيلات بنظام المرابحة
مجموعة سامبا المالية	378,692,556	25%	75%	30/11/2015	77,571,811	9,353,994	47,379,738	39,546,067
البنك الأهلي التجاري	443,966,799	39%	61%	30/09/2016	20,661,480	-	11,598,642	9,062,838
بنك البلاد	274,013,000	27%	73%	02/09/2016	75,211,597	-	21,075,676	54,135,921
البنك السعودي الهولندي	853,386,859	36%	64%	04/07/2016	296,984,345	48,457,446	127,330,748	218,111,043
البنك السعودي الفرنسي	294,326,163	48%	52%	31/05/2016	212,872,102	22,729,512	98,879,743	136,721,871
بنك الرياض	344,621,000	66%	34%	17/09/2016	235,788,953	-	55,503,973	180,284,980
مصرف الراجحي	245,000,000	61%	39%	31/03/2015	-	-	-	-
البنك السعودي للإستثمار	60,520,000	48%	52%	29/02/2016	36,677,513	-	16,729,597	19,947,916
مصرف الإنماء	500,000,000	59%	41%	30/11/2015	209,528,227	2,558,260	30,478,750	181,607,737
بنك الهلال	187,500,000	61%	39%	20/12/2017	109,207,054	-	-	109,207,054
بنك الخليج الدولي	290,130,000	33%	67%	27/12/2015	38,400,000	13,691,115	25,750,920	26,340,195
كي بي سي بنك	39,000,000	100%	0%	24/07/2018	31,560,918	47,144,947	12,976,132	65,729,732
بنك أبو ظبي الوطني	225,000,000	36%	64%	31/03/2016	-	132,775,576	95,387,091	37,388,485
شركة ابناء عبدالله عبدالمحسن الخضري للإستثمار القابضة	135,000,000	100%	-	31/12/2018	-	135,000,000	-	135,000,000
الإجمالي	**5,429,504,779**	-	-	-	**1,344,464,000**	**278,935,274**	**447,703,919**	**1,175,695,354**

وفيما يلي وضع القروض حسبما وردت بالإيضاحين رقمي (16 و17) من القوائم المالية:

القروض قصير الأجل:

تحمل القروض القصيرة الأجل عمولة حسب المعدلات التجارية، وهي مضمونة بالتنازل عن المتحصل من إيرادات بعض العقود وبالموجودات العامة للشركة وبسندات إذنية. وقد تم خلال عام 2010 تحويل التسهيلات إلى تسهيلات إسلامية مؤلفة من قروض قصيرة الأجل.

القروض لأجل:

خلال عام 2010، تم تحويل القروض لأجل إلى قروض تورق ومرابحة. وتتألف القروض من قروض المشاريع التمويلية المستحقة السداد عند تحصيلها والقروض الدوارة وقروض المشاريع التمويلية المستحقة السداد على اقساط دورية ثابتة. إن القروض مضمونة بالموجودات العامة للشركة وبسندات إذنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن قروض المشاريع التمويلية مغطاة بالتنازل عن المتحصل من إيرادات المشاريع ذات العلاقة. وتحمل هذه القروض عمولة حسب المعدلات التجارية, ويتوجب على الشركة الإلتزام ببعض التعهدات بموجب بعض إتفاقات القروض. وفيما يلي وضع القروض لأجل:

	2015	***2014***
	ريال ***سعودي***	ريال ***سعودي***
قروض المشاريع التمويلية المستحقة السداد عند تحصيلها (أنظر الإيضاح "أ" أدناه)	*600,655,750*	*814,603,582*
القروض الدوارة (أنظر الإيضاح "ب" أدناه)	*191,074,614*	*210,891,536*
قروض المشاريع التمويلية المستحقة السداد على اقساط دورية ثابتة (أنظر الإيضاح "ج" أدناه)	*288,203,444*	*275,466,415*
	1,079,933,808	*1,300,961,533*
ناقصاً: الجزء المتداول	*(441,117,348)*	*(401,520,716)*
الجزء غير المتداول من القروض لأجل	*638,816,460*	*899,440,817*

أ- تم الحصول على هذه القروض من عدة بنوك تجارية وتستحق السداد على أساس نسبة معينة تتراوح من 35% إلى 55% من الحصيلة المتوقعة من إيرادات العقود. وعليه فإن الجزء المتداول يتضمن هذه القروض بناء على تقديرات الشركة للحصيلة المتوقعة من الفواتير المستقبلية.

ب-تمثل هذه القروض قروضاً مسحوبة لفترة قصيرة تنوي الإدارة تجديدها لفترة إضافية تمتد لما بعد 31 ديسمبر 2015م وذلك نظراً لمتطلبات رأسمالها العامل.

ج- تستحق هذه القروض السداد على أقساط دورية ثابتة متعددة، حيث يستحق آخر قسط السداد في عام 2018م.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة بتاريخ 2015/12/31 قد أعلنت على موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن حصولها على قرض متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بدون مصروفات أو عمولات من مالكها الرئيسي شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري للإستثمار القابضة (طرف ذو علاقة) بمبلغ 135 مليون ريال.

وقد لجأت الشركة للحصول على هذا القرض من مالكها الرئيسي في ظل الظروف الإستثنائية التي مرت بها الشركة خلال عام 2015 والتي يتفهمها المالك الرئيسي جيداً فضلاً عن تفهمه لإستراتيجية الشركة وأهدافها المستقبلية، وقد تمثلت تلك الظروف فيما يلي:

1- محدودية التحصيل من الجهات المالكة للمشاريع خلال عام 2015.
2- إحتياج الشركة للتمويل المؤقت لحين البت من قبل مجلس الإدارة في ملف زيادة رأس المال.
3- إرتفاع تكلفة التمويل من قبل البنوك، بالإضافة إلى إستغراق إجراءات التمويل لوقت طويل في بعض الحالات.
4- توخي الحذر من قبل بعض البنوك عند منح التسهيلات الإئتمانية للشركات العاملة بقطاع المقاولات، وذلك على نحو ما تقدم بيانه بالبند (خامساً/أ/4) من هذا التقرير والمتعلق بمخاطر إرتفاع تكلفة التمويل.

وتهدف التسهيلات الإئتمانية بشكل عام إلى توفير إلتزام ضامن، وتمويل إحتياجات رأس المال ورأس المال العامل لمشروعات محددة للشركة ولأهداف أعمال الشركة بشكل عام. ولا توجد أي قروض على أي من الشركات التابعة للشركة.

ثالث عشر: **معايير المحاسبة المطبقة وخطة تطبيق معايير المحاسبة الدولية**.

تم إعداد القوائم المالية للشركة خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31 وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها بالمملكة العربية السعودية، والصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن مجلس الإدارة قد إعتمد في غضون شهر ديسمبر من عام 2015 خطة مبدئية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، والتي سيتم العمل بموجبها إعتباراً من يناير 2017، وفيما يلي تفاصيل الخطة التي إعتمدها مجلس الإدارة في هذا الصدد:

- **خطة تطبيق المعايير الدولية المحاسبية:**

بناء على تعميم هيئة السوق المالية رقم (2978/4) وتاريخ 2014/03/25 والمبنى على خطاب سعادة الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم (4579/2014) وتاريخ 2014/02/11، وبناء على تعميم هيئة السوق المالية رقم (ص/15/12231/1) وتاريخ 2015/08/12 بشأن الإستعداد المبكر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وضرورة إعداد خطة لتطبيق هذه المعايير الدولية، فقد إعتمد مجلس إدارة الشركة بإجتماعه المنعقد بتاريخ 2015/12/14 الخطة التالية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، علماً بأن هذه الخطة قد بدأت الشركة في تطبيقها إعتباراً من 01 يناير 2016.

- **تفاصل الخطة المعتمدة وفقاً لمراحلها الزمنية:**

	مراحل التطبيق	تفاصيل العمل بكل مرحلة	الأهداف المرجو تحقيقها	الإطار الزمني المتوقع
1	الإجتماع التمهيدي والتخطيط للمشروع	- تحديد وتأكيد نطاق العمل - عمل خطة عمل تفصيلية للمشروع - إعتماد خارطة طريق المشروع	- التخطيط الكامل للمشروع - خارطة طريق المشروع	أسبوع
2	فحص معايير المحاسبة الدولية	- تحديد أوجه الفروقات بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فيما يتعلق بسياسات الشركة المالية، وذلك تأسيسا علي القوائم المالية المالية لعام 2015م. وتحديد فروقات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالشركة تأسيسا علي سياساتها المحاسبية الحالية - مراجعة كل العقود وتحديد الأثر علي الإعتراف بالايرادات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية 15 (التطبيق المبكر) - حيثما يكون ضروريا، إجراء مناقشات إضافية وإستفسارات ومقابلات مع روساء الإدارات بشأن سياسات الشركة المالية الحالية - مناقشة الادارة حول مميزات التطبيق المبكر	- فحص السياسات المحابية لمعايير المحاسبة الدولية، وإعداد تقرير لتقييم أثر ذلك على القوائم المالية للشركة - إعداد تقرير حول أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على النظم والعمليات بما في ذلك الهيكل الإداري وسجل الحسابات	من 6-8 اسابيع

		لمعايير المحاسبة الدولية (مثلا : معيار المحاسبة الدولية 9 .....إلخ) – تقييم أثر التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية علي السياسات والاجراءات المحاسبية الحالية ونظام تقنية المعلومات بما في ذلك الهيكل الإداري وسجل الحسابات		
3	ورشة عمل للتدريب علي معايير المحاسبة الدولية	– إجراء ورشة عمل متخصصة لمدة يومين لفريق الإدارة المالية حول معايير المحاسبة الدولية وأوجه الإختلاف مع معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين – خلال التدريب سوف نستخدم النتائج المستخلصة من مرحلة الفحص وايضا سوف يتم مناقشة دلالتها وأثرها بالتفصيل مع فريق الإدارة المالية – سيتم عقد تدريب علي راس العمل /المناقشة أيضا مع موظفي الادارة الرئيسيين وفريق المالية الرئيسي من وقت لآخر	– إجراء ورشة عمل لمدة يومين للتدريب على معايير المحاسبة الدولية	أسبوع
4	الأثر المحاسبي والعملي	– تزويد الادارة بملخص " الخطوة التالية " عن السياسات المحاسبية الواردة في المرحلة الثانية – توفير مدخلات عن الخيارات المتاحة للسياسة المحاسبية عند الانتقال لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال المناقشة مع إدارة الشركة – مراجعة الاوراق المحاسبية الفنية (إن وجدت) للمسائل المحاسبية المعقدة والمتداخلة حسبما هى محددة في المرحلة الثانية – تقديم المساعدة في مقايسة الفروقات في التطبيق بين معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعايير المحاسبة الدولية والتى سيقوم بها فريق الإدارة المالية – تقييم الأثر علي مؤشرات الأداء الرئيسية – تقييم خطة مستحقات نهاية خدمة الموظفين وفقا لمتطلبات المعيار المنطبق (معيار المحاسبة الدولية 19) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015	– إعداد ملخص للفروقات بين معايير المحاسبة لكلا النظامين – خيارات السياسة المحاسبية – أوراق المحاسبة الفنية (إن وجدت) – تقرير التقييم الإكتواري	من 6–8 اسابيع

5	التطبيق	– مساعدة الادارة في بلورة التباين بين معايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعايير المحاسبة الدولية – مساعدة الادارة في إعداد قوائم مالية مبدئية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 مع الافصاحات ذات العلاقة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية – إعداد تقرير لمجلس الإدارة والإدارة العليا حول آثار التحول لتطبيق معايير المحاسبة الدولية	– إعداد قوائم مالية مبدئية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل كما في 2015/12/31) وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. – إعداد تقرير لمجلس إدارة الشركة وفريق الإدارة العليا	من 6–8 اسابيع
6	توثيق السياسات المحاسبية ودليل الاجراءات	– معالجة وتوثيق السياسات والاجراءات المتأثرة بالتحول للمعايير المحاسبية الدولية (شاملاً الهيكل التنظيمي وتغييرات لائحة الحسابات) – عمل قائمة مراجعة التطبيق للدليل – تحديث وتوثيق دليل السياسات والاجراءات وفقاً لماهو مطلوب – دعم ومساندة الهيكل التنظيمي للإدارة التي تقوم بتطبيق المعايير الدولية المحاسبية	– صياغة دليل سياسات وإجراءات المعايير المحاسبية الدولية، وإنشاء الهيكل الإداري المتوافق مع هذه المعايير – قائمة مراجعة التطبيق – تحديثات سياسات وإجراءات معايير المحاسبة الدولية	من 8–10 أسابيع

وبناء على ما تقدم فإن الشركة تؤكد إستعدادها الكامل لتطبيق معايير المحاسبة الدولية إعتباراً من 2017/01/01 بمشيئة الله.

رابع عشر:**مجلس الإدارة**.

إستناداً إلى المادة 17 من النظام الأساسي للشركة يتألف مجلس الإدارة من ستة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات بإستثناء أول مجلس فقد عينه المساهمون لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور القرار الوزاري المؤرخ 1430/05/16هـ الموافق 2009/05/11 بإعلان تحول الشركة إلى شركة مساهمة، وقد إنتهت دورة مجلس الإدارة الأولي في 10 مايو 2014.

وخلال إجتماع الجمعية العامة غير العادية السابعة التي إنعقدت بتاريخ 01 مايو 2014، فقد تم إنتخاب مجلس الإدارة للدورة الثانية التي تبدأ من 11 مايو 2014 وتنتهي في 10 مايو 2017 من بين المرشحين لعضوية المجلس.

ويبين الجدول التالي أعضاء مجلس الإدارة وتصنيفهم بالإضافة إلى عضوية كل منهم في الشركات المساهمة الاخرى :

م	العضو	فئة العضوية	العضوية في الشركات المساهمة الأخرى (العامة والمقفلة) داخل وخارج المملكة العربية السعودية
1	علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	عضو غير تنفيذي	----
2	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	عضو تنفيذي	- شركة سياحة العالمية (مقفلة– سعودية) - شركة بلوم للإستثمار السعودية (مقفلة– سعودية) - شركة الخدمات العمالية (مقفلة – سعودية)
3	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	عضو تنفيذي*	----
4	د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف	عضو مستقل	----
5	منير هاشم عبدالرزاق البورنو	عضو مستقل	----
6	د. سامر محمود عبدالله	عضو غير تنفيذي	----

*** تجدر الإشارة إلى أن فئة عضوية السيد/ جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري قد تحولت من عضو غير تنفيذي إلى عضو تنفيذي بناء على شغله لمنصب "مدير تنفيذي للعمليات" (تابعاً للرئيس التنفيذي) إعتباراً من 03 سبتمبر 2015م.**

- **إجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور** :

عقد مجلس إدارة الشركة ثلاثة عشر إجتماعاً خلال عام 2015، وفيما يلي بيان بتلك الإجتماعات، وسجل حضور كل إجتماع على حده:

	رقم الإجتماع	تاريخ الإجتماع	الأعضاء الحاضرين	الأعضاء غير الحاضرين
1	الأول/2015	15 يناير 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري - فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	
2	الثاني/2015	04 فبراير 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري - فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	
3	الثالث/2015	11 مارس 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	

			– فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري – جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري – د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف – منير هاشم عبدالرزاق البورنو – د. سامر محمود عبدالله	
4	الرابع/2015	02 أبريل 2015	– فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري – جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري – د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف – منير هاشم عبدالرزاق البورنو – د. سامر محمود عبدالله	– علي عبدالله عبدالمحسن الخضري
5	الخامس/2015	16 أبريل 2015	– علي عبدالله عبدالمحسن الخضري – فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري – جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري – د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف – منير هاشم عبدالرزاق البورنو – د. سامر محمود عبدالله	
6	السادس/2015	14 مايو 2015	– علي عبدالله عبدالمحسن الخضري – فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري – جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري – د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف – منير هاشم عبدالرزاق البورنو – د. سامر محمود عبدالله	
7	السابع/2015	17 يونيو 2015	– علي عبدالله عبدالمحسن الخضري – فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري – جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري – د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف – منير هاشم عبدالرزاق البورنو – د. سامر محمود عبدالله	
8	الثامن/2015	23 يوليو 2015	– علي عبدالله عبدالمحسن الخضري – فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري – جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري – د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف – منير هاشم عبدالرزاق البورنو – د. سامر محمود عبدالله	
9	التاسع/2015	30 يوليو 2015	– علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	

			- فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	
10	العاشر/2015	16 سبتمبر 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري - فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	
11	الحادي عشر /2015	18 أكتوبر 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري - فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	- جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري
12	الثاني عشر /2015	03 ديسمبر 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري - فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	
13	الثالث عشر /2015	14 ديسمبر 2015	- علي عبدالله عبدالمحسن الخضري - فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري - جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري - د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف - منير هاشم عبدالرزاق البورنو - د. سامر محمود عبدالله	

خامس عشر: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ينبثق عن مجلس إدارة الشركة ثلاث لجان هم لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، ولجنة تقنية المعلومات، وفيما يلي شرحا موجزاً لاختصاصات اللجان المذكورة وعضوياتها واجتماعاتها .

(1) لجنة المراجعة.

- **إختصاصات اللجنة ومهامها:**

1- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، لأجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهمات التي يحددها مجلس الإدارة، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية.

2- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأي اللجنة وتوصياتها وذلك من شأنه التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتفعيله وتطويره.

3- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات وتقديم ما تراه اللجنة من مقترحات بشأنها.

4- دراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل اعتمادها وإبداء الرأي والتوصية بشأنها.

5- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانويين وفصلهم وتحديد أتعابهم ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.

6- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.

7- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء أي ملاحظات عليها.

8- دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شانها.

وتتألف اللجنة حالياً من ثلاثة أعضاء، وهم:

1	السيد/ منير هاشم عبدالرزاق البورنو	رئيس
2	السيد/ علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	عضو
3	الدكتور/ إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف	عضو

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة المراجعة قد عقدت تسعة إجتماعات خلال العام المالي 2015.

(2) لجنة الترشيحات والمكافآت.

- **إختصاصات اللجنة ومهامها:**

1- التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفق السياسات والمعايير المعتمدة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .
2- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال المجلس .
3- مراجعة هيكل مجلس الإدارة، ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها .
4- تحديد جوانب الضعف و القوة في مجلس الإدارة ، وإقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.
5- التأكد بشكل سنوي من إستقلالية الأعضاء المستقلين ، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أو شركات أخرى .
6- وضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين ، ويراعي إستخدام معايير مرتبطة بالأداء .

وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء، وهم:

1	السيد/ علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	رئيس
2	السيد/ فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	عضو
3	السيد/ منير هاشم عبدالرزاق البورنو	عضو
4	السيد/ إبراهام صمويل	عضو

وقد عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت أربعة إجتماعات خلال العام المالي 2015.

(3) لجنة تقنية المعلومات.

تتولى لجنة تقنية المعلومات مهمة الإشراف على تطوير نظام تقنية المعلومات بالشركة، وإعداد الدليل الإستراتيجي والفنى لنظام تقنية المعلومات على المدى القصير والمدى البعيد تحت إشراف مجلس إدارة الشركة، وفيما يلي بيان بتشكيل هذه اللجنة:

1	السيد/ فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	رئيس
2	السيد/ منير هاشم عبدالرزاق البورنو	عضو
3	السيد/ كيلاش سادانجي	عضو
4	السيد/ يعقوب يوسف النجيدي	عضو

وقد عقدت لجنة تقنية المعلومات إجتماعاً واحداً خلال العام المالي 2015.

سادس عشر: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين.

تقوم الشركة بدفع مكافآت وبدلات حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة استناداً لنظام الشركة الأساسي، كما تقوم الشركة بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب عقود العمل الموقعة معهم، وفيما يلي تفاصيل هذه المكافآت والتعويضات:

أ- **المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2015:**

بيان	الأعضاء المستقلين	الأعضاء غير التنفيذيين	الأعضاء التنفيذيين
الرواتب	----------	----------	800,000
المكافآت السنوية	400,000	326,575	400,000
بدلات حضور الإجتماعات	138,000	39,000	----------
الإجمالي	**538,000**	**365,575**	**1,200,000**

وفي هذا الصدد نشير إلى أن بعض السادة أعضاء مجلس الإدارة الآتي ذكرهم قد أثبتوا تنازلهم عن بعض المكافآت والتعويضات، وذلك وفقاً لما يلي:

- تنازل المهندس/ علي عبدالله عبدالمحسن الخضري عن بدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.
- تنازل السيد/ فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري عن بدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة تقنية المعلومات.
- تنازل المهندس/ جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري عن بدل حضور إجتماعات مجلس الإدارة، كما تنازل المهندس/ جميل عن أية رواتب أو بدلات أو مكافآت أو اي تعويضات أياً كان نوعها مما

يترتب على صفته التنفيذية كمدير تنفيذي للعمليات إعتباراً من 2015/09/03 وطوال فترة شغله لهذا المنصب التنفيذي.

ب-المكافآت والتعويضات المدفوعة لخمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات بالشركة بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير المالي خلال عام 2015:

البيان	الرواتب	المكافآت	البدلات	الإجمالي/ريال
خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات بالشركة بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير المالي	2,770,040	443,536	1,329,669	**4,543,245**

ولا يوجد أية ترتيبات أو إتفاق تنازل بموجبه أي من كبار التنفيذيين عن أي راتب أو تعويض.

سابع عشر: وصف للمصالح التي تعود لأعضاء مجلس الإدارة وأقربائهم في اسهم الشركة أو في حصص أي من شركاتها التابعة وأي تغيير في تلك المصلحة خلال عام 2015.

أ- مصالح أعضاء مجلس الإدارة (المباشرة) في أسهم الشركة:

	العضو الذي تعود له المصلحة	عدد الأسهم في بداية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير%
1	علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	3,350	3,350	0	0
2	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	399,941	399,941	0	0
3	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	92,663	92,663	0	0
4	د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف	1250	1250	0	0
5	منير هاشم عبدالرزاق البورنو	7000	7000	0	0
6	د. سامر محمود عبدالله	0	0	0	0

ب-مصالح أعضاء مجلس الإدارة (غير المباشرة) في أسهم الشركة:*

	العضو الذي تعود له المصلحة	عدد الأسهم في بداية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير%
1	علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	29,675,042	29,675,042	0	0
2	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	29,675,042	29,675,042	0	0
3	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	29,675,042	29,675,042	0	0
4	د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف	-	-	0	0
5	منير هاشم عبدالرزاق البورنو	-	-	0	0
6	د. سامر محمود عبدالله	-	-	0	0

*توجد مصلحة غيرمباشرة لكل من المهندس/ علي عبدالله عبدالمحسن الخضري والسيد/ فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري والسيد/ جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري في أسهم الشركة، وذلك من خلال تملكهم لبعض الحصص في شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري للإستثمار القابضة والتي تملك عدد 29,675,042 سهم بما نسبته 55.85% من أسهم الشركة.

ت-مصالح أعضاء مجلس الإدارة في حصص الشركات التابعة:

	العضو الذي تعود له المصلحة	الشركة/الشركات التابعة	عدد الحصص في بداية 2015	عدد الحصص في نهاية 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	علي عبدالله عبدالمحسن الخضري	-	-	-	0	0
2	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	-	-	-	0	0
3	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	شركة مجموعة الخضري العالمية (الكويت)	1	1	0	0
4	د. إبراهيم عبدالله إبراهيم المطرف	-	-	-	0	0
5	منير هاشم عبدالرزاق البورنو	-	-	-	0	0
6	د. سامر محمود عبدالله	-	-	-	0	0

- **لم توجد أي مصلحة في أسهم الشركة أو في حصص أي من شركاتها التابعة تعود لأي من أزواج أعضاء مجلس الإدارة أو أي من أولادهم القصر خلال العام المالي 2015.**

ثامن عشر: وصف لأي مصلحة تعود لكبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة وأقربائهم في أسهم الشركة أو في حصص اي من شركاتها التابعة وأي تغير في تلك المصلحة خلال عام 2015.

أ- مصالح كبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة (المباشرة) في أسهم الشركة:

	العضو الذي تعود له المصلحة	عدد الأسهم في بداية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير%
1	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	399,941	399,941	0	0
2	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	92,663	92,663	0	0
3	نديم نجيب ضاهر	-	-	0	0
4	كيلاش ناث سادانجي	-	-	0	0
5	أحمد محمد علي القنواتي	-	-	0	0
6	عمر عطية مهدي محمود	-	-	0	0
7	وليد أحمد مبروك	-	-	0	0

ب-مصالح كبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة (غير المباشرة) في أسهم الشركة:*

	العضو الذي تعود له المصلحة	عدد الأسهم في بداية 2015	عدد الأسهم في نهاية 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير%
1	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	29,675,042	29,675,042	0	0
2	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	29,675,042	29,675,042	0	0
3	نديم نجيب ضاهر	-	-	0	0
4	كيلاش ناث سادانجي	-	-	0	0
5	أحمد محمد علي القنواتي	-	-	0	0
6	عمر عطية مهدي محمود	-	-	0	0
7	وليد أحمد مبروك	-	-	0	0

*توجد مصلحة غيرمباشرة لكل من السيد/ فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري (الرئيس التنفيذي) والسيد/ جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري (مدير تنفيذي للعمليات) في أسهم الشركة، وذلك من خلال تملكهم لبعض الحصص في شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري للإستثمار القابضة والتي تملك عدد 29,675,042 سهم بما نسبته 55.85% من أسهم الشركة.

ت-مصالح كبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة في حصص الشركات التابعة:

	العضو الذي تعود له المصلحة	الشركة/الشركات التابعة	عدد الحصص في بداية 2015	عدد الحصص في نهاية 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	فواز عبدالله عبدالمحسن الخضري	-	-	-	0	0
2	جميل عبدالله عبدالمحسن الخضري	شركة مجموعة الخضري العالمية (الكويت)	1	1	0	0
3	نديم نجيب ضاهر	-	-	-	0	0
4	كيلاش ناث سادانجي	-	-	-	0	0
5	أحمد محمد علي القنواتي	-	-	-	0	0
6	عمر عطية مهدي محمود	-	-	-	0	0
7	وليد أحمد مبروك	-	-	-	0	0

- لم توجد خلال العام المالي 2015 أي مصلحة في أسهم الشركة أو أي من شركاتها التابعة تعود لأي من أزواج كبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة أو أي من أولادهم القصر.

الإشعارات المتعلقة بأية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) قاموا بإبلاغ الشركة بتلك الحقوق بموجب المادة 45 من قواعد التسجيل والإدارج، أو اي تغيير في تلك الحقوق خلال العام المالي 2015:

لم تتلق الشركة اية إشعارات متعلقة بأية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) قاموا بإبلاغ الشركة بتلك الحقوق بموجب المادة 45 من قواعد التسجيل والإدارج، أو اي تغيير في تلك الحقوق خلال العام المالي 2015.

تاسع عشر: **وصف لأنشطة أدوات الدين**.

- لا توجد أي أدوات دين صادرة للشركة، ولا توجد أي أسهم أو أدوات دين صادرة للشركات التابعة.
- لم تقم الشركة خلال العام المالي 2015 بإصدار أو منح أي أدوات دين قابلة للتحويل أو أي أوراق مالية تعاقدية أو أي مذكرات حق إكتتاب أو أي حقوق مشابهة.
- لم تقم الشركة خلال العام المالي 2015 بإصدار أو منح أي حقوق تحويل أو إكتتاب بموجب أدوات دين قابلة للتحويل أو أي أوراق مالية تعاقدية أو أي مذكرات حق إكتتاب أو أي حقوق مشابهة.
- لم تقم الشركة خلال العام المالي 2015 بأي إسترداد أو شراء أو إلغاء لأي أدوات دين قابلة للإسترداد.

عشرون: **معلومات عن العقود والصفقات التي أبرمتها الشركة مع أطراف ذات علاقة، وهي ذات العقود التي توجد فيها مصلحة لبعض أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم**.

أ- العقود التي تم تجديد الترخيص بها لعام 2015 بناء على موافقة الجمعية العمومية غير العادية التاسعة المنعقدة بتاريخ 18 يونيو 2015، وهي العقود التي تمت بين الشركة وبعض الشركات المملوكة لبعض أعضاء مجلس الإدارة (السادة/ علي وفواز(الرئيس التنفيذي) وجميل عبدالله الخضري):

	طبيعة العقد	الطرف الآخر في العقد	الغرض من العقد	تاريخ إبرام العقد	مدة العقد	قيمة العقد/ ريال
1	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة أعضاء مجلس الإدارة السادة/ **جميل** و**فواز** و**علي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومكاتب ومقر معدات مشاريع الشركة بمدينة تبوك.	2013/05/09	أربع سنوات قابلة للتجديد	57,400 سنوياً
2	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل** و**فواز** و**علي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومقر معدات مشروع نظافة الديرة.	2008/11/23	خمس سنوات قابلة للتجديد	157,731 سنوياً

3	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومقر معدات مشروع نظافة النسيم.	2008/12/29	خمس سنوات قابلة للتجديد	391,230 سنوياً
4	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومكاتب لمعدات مشاريع الشركة في حفر الباطن.	2009/06/02	خمس سنوات قابلة للتجديد	71,750 سنوياً
5	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومكاتب ومقر معدات مشاريع الشركة بالمدينة المنورة.	2009/06/02	خمس سنوات قابلة للتجديد	77,000 سنوياً
6	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومقر معدات مشاريع الشركة بالإحساء.	2009/06/01	خمس سنوات قابلة للتجديد	108,000 سنوياً
7	عقد إيجار	**شركة مساحات العقارية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إقامة سكن عمال ومقر معدات مشاريع الشركة بوادي جيزان.	2010/04/01	خمس سنوات قابلة للتجديد	60,900 سنوياً
8	عقد إيجار	**شركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إستئجار ورش ومخازن.	2010/01/01	سنة قابلة للتجديد	155,017 سنوياً
9	عقد إيجار	**شركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	إستئجار أرض لإنشاء ورشة تركيب وصيانة أجهزة معدات الإطفاء ومعدات الإنذار من الحريق.	2010/08/10	ثلاث سنوات قابلة للتجديد	9,600 سنوياً
10	إتفاقية خدمات	**شركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	قيام الشركة بتقديم الدعم الفني واللوجيستي وبعض المعدات لشركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة عند الطلب.	2010/01/31	سارية حتى إنهاؤها بإتفاق الطرفين	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
11	إتفاقية خدمات	**شركة عبدالله عبدالمحسن الخضري وأولاده للتجارة والمقاولات** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري**).	قيام الشركة بتقديم الدعم الفني والآلات والمعدات لشركة الخضري وأولاده عند الطلب.	2010/01/31	سارية حتى إنهاؤها بإتفاق الطرفين	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
12	إتفاقية خدمات	**شركة مايس العربية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري**).	قيام الشركة بتقديم الدعم الفني والآلات والمعدات لشركة مايس عند الطلب.	2010/01/31	سارية حتى إنهاؤها بإتفاق الطرفين	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
13	إتفاقية خدمات	**شركة الخضري للتجارة والخدمات الصناعية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	قيام الشركة بتقديم خدمات فنية لشركة الخضري للتجارة والخدمات الصناعية عند الطلب.	2009/07/16	سنة قابلة للتجديد	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.

14	إتفاقية خدمات	**شركة وكالة الخضري للسفريات** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	الإستفادة من خدماتها بالإركاب وإصدار تذاكر السفر والحجوزات لمنسوبي الشركة وفق الأسعار التنافسية.	2009/11/08	سنة قابلة للتجديد	تم تنفيذ أعمال بقيمة 12,411,339 ريال خلال عام 2015.
15	إتفاقية خدمات	**شركة أبناء عبدالله عبدالمحسن الخضري وهيرتل للخدمات الصناعية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	قيام الشركة بتقديم الدعم الفني واللوجيستي والمعدات لشركة أبناء عبدالله عبد المحسن الخضري وهيرتل للخدمات الصناعية عند الطلب	2010/1/16	سارية حتى إنهاؤها بإتفاق الطرفين	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
16	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	الإستفادة من خدمات تنفيذ وتصنيع وتركيب الأعمال الحديدية.	2012/07/23	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
17	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة أبناء الخضري وإل في شيبنج لوجيستكس المحدودة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	الإستفادة من خدمات التخليص الجمركي، وخدمات الشحن، وخدمات النقل إلى مواقع مشاريع الشركة المختلفة.	2012/07/23	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	تم تنفيذ أعمال بقيمة 912,778 ريال خلال عام 2015.
18	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة الخضري للتجارة والخدمات الصناعية** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي ونايف الخضري**).	الإستفادة من خدمات تزويد الشركة بالآلات والتجهيزات والماكينات والمعدات الصناعية.	2012/07/23	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
19	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة مايس العربية السعودية المحدودة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري**).	إستئجار المعدات الثقيلة والخفيفة، وقيام مايس بتنفيذ أعمال تصنيع ولحام مفاصل أنابيب.	2012/07/23	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	تم تنفيذ أعمال بقيمة 183,000 ريال خلال عام 2015.
20	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة تقنية تتبع المركبات** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السيد/ **فواز الخضري**).	الإستفادة من خدمات **توريد** نظام تتبع المركبات، والتدريب على إستخدامه، وخدمات الدعم الفني المرتبطة به.	2012/07/23	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	تم تنفيذ أعمال بموجب هذين العقدين بقيمة 284,627 ريال خلال عام 2015.
21	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة تقنية تتبع المركبات** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السيد/ **فواز الخضري**).	الإستفادة من خدمات **تأجير** نظام تتبع المركبات، والتدريب على إستخدامه، وخدمات الدعم الفني المرتبطة به.	2012/07/23	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	

22	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	شركة كارينا العربية المحدودة للمداخن الصناعية، (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة أعضاء مجلس الإدارة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري**).	قيام الشركة عند الطلب بتقديم خدمات فنية لشركة كارينا العربية المحدودة للمداخن الصناعية وفقاً للاسعار التنافسية.	2014/09/04	عام ميلادي واحد قابل للتجديد لمدد أخرى مماثلة.	لم يتم تنفيذ أعمال خلال عام 2015 بموجب هذه الإتفاقية.

ب- العقود التي أبرمت بناء على موافقة الجمعية العمومية غير العادية التاسعة المنعقدة بتاريخ 18 يونيو 2015، وهي العقود التي أبرمت بين الشركة وبعض الشركات المملوكة لبعض أعضاء مجلس الإدارة (السادة/ علي وفواز(الرئيس التنفيذي) وجميل عبدالله الخضري):

	طبيعة العقد	الطرف الآخر في العقد	الغرض من العقد	تاريخ إبرام العقد	مدة العقد	قيمة العقد/ ريال
1	إتفاقية تصنيع وتوريد مكابس نفايات	**شركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري** أعضاء مجلس إدارة الشركة).	قيام **مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** بتصنيع وتوريد مكابس النفايات للشركة .	06 أغسطس 2015	عام ميلادي	تم تنفيذ أعمال بقيمة 594,000 خلال عام 2015.
2	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري** أعضاء مجلس إدارة الشركة).	قيام الشركة بتزويد **مصنع الخضري للصناعات الثقيلة** ببعض الخدمات اللوجيستية المتمثلة في أعمال نقل هياكل حديدية.	06 أغسطس 2015	عام ميلادي واحد قابل للتجديد	تم تنفيذ أعمال بقيمة 1,075,950 ريال خلال عام 2015.
3	إتفاقية إطارية مبنية على أساس السعر لكل وحدة	**شركة أبناء الخضري وإل في شيبنج لوجيستكس المحدودة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري** أعضاء مجلس إدارة الشركة).	قيام الشركة بتزويد **شركة أبناء الخضري وإل في شيبنج لوجيستكس المحدودة** بخدمات النقل.	06 أغسطس 2015	عام ميلادي واحد قابل للتجديد	لم يتم تنفيذ اية أعمال بموجب هذه الإتفاقية خلال عام 2015.
4	إتفاقية إستعمال علامة تجارية	**شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري للاستثمار القابضة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري** أعضاء مجلس إدارة الشركة).	قيام **شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري للاستثمار القابضة** بمنح الشركة حق إستعمال علامة تجارية.	06 أغسطس 2015	20 سنة ميلادية	بدون مقابل
5	إتفاقية تأجير من الباطن	**شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري للاستثمار القابضة** (والتي يملك بعض حصصها بصورة مباشرة السادة/ **جميل وفواز وعلي الخضري** أعضاء مجلس إدارة الشركة).	قيام **شركة أبناء عبد الله عبد المحسن الخضري للاستثمار القابضة** بتأجير مساحة من الباطن للشركة لإستخدامها كمكاتب.	06 أغسطس 2015	ثلاث سنوات ميلادية	99,400 ريال سنوياً
6	إتفاقية	**شركة الخدمات العمالية** (والتي يملك بعض	قيام **شركة الخدمات العمالية** بتزويد	06 أغسطس 2015	2 سنة	تم تنفيذ أعمال

	خدمات عمالية	حصصها بصورة غير مباشرة السادة/ جميل وفواز وعلي الخضري أعضاء مجلس إدارة الشركة).	الشركة بخدمات توريد العمالة وفقاً للأنظمة المعمول بها.		ميلادية قابلة للتجديد	بقيمة 22,230,610 ريال خلال عام 2015.

وجميع هذه العقود الواردة بالبند (ب) – والتي وافقت عليها الجمعية العمومية غير العادية التاسعة المنعقدة بتاريخ 18 يونيو 2015 – قد قامت الشركة بالإعلان عنها على موقع السوق المالية السعودية (تداول) بتاريخ 09/أغسطس/2015 فور توقيعها، وذلك إعمالاً لنص الفقرة الفرعية 10/ب من المادة 41 من قواعد التسجيل والإدارج الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية.

وسوف يقوم رئيس مجلس الإدارة بعرض ما يزال سارياً من هذه العقود– الواردة بالبنود (أ) و(ب)– على الجمعية العامة المزمع إنعقادها خلال النصف الأول من عام 2016، وذلك للموافقة على تجديد الترخيص – لمدة عام– لما يزال سارياً من تلك العقود وفقاً لنص المادة 69 من نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/6 وتاريخ 1385/03/22 والمادة 18 من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1–212–2006 وتاريخ 1427/10/21.

ويقر مجلس الإدارة بأنه لم توجد خلال عام 2015 أية عقود بها مصلحة للمدير المالي أو أي شخص ذي علاقة به.

الواحد وعشرون: **العقوبات والجزاءات والقيود المفروضة على الشركة**.

في غضون النصف الثاني من عام 2015 قامت وزارة العمل بإيقاف بعض الخدمات الإلكترونية مؤقتاً عن الشركة وذلك لأسباب تعود إلى عدم الإلتزام الكامل بتطبيق برنامج حماية الأجور الصادر عن وزارة العمل وذلك نتيجة بعض المعوقات المختلفة. وفي هذا الصدد، تؤكد الشركة تواصلها المستمر مع وزارة العمل وسائر الجهات المعنية من أجل إزالة تلك المعوقات، كما تود الشركة الإشارة إلى أن هذا الإيقاف لا يعدو أن يكون مجرد إجراء مؤقت قد يفرض لأي سبب من الأسباب ولا يترتب عليه أية آثار مالية جوهرية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم رفع هذا الإيقاف عن الشركة خلال شهر ديسمبر 2015.

الثاني والعشرون: **لائحة حوكمة الشركات**.

قامت الشركة بتطبيق جميع الأحكام الورادة بلائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم 1-212-2006 وتاريخ 1421/10/21 الموافق 2006/11/12 وذلك بإستثناء الأحكام الآتية والتي لم تنطبق خلال عام 2015:

رقم المادة	نص المادة	أسباب عدم التطبيق
5 فقرة و	"يجب على مجلس الإدارة عند إعداد جدول أعمال الجمعية العامة أن يأخذ في الإعتبار الموضوعات التي يرغب المساهمون في إدراجها على جدول أعمال الإجتماع. ويجوز للمساهمين الذين يملكون نسبة 5% على الأقل من اسهم الشركة إضافة موضوع أو أكثر إلى جدول أعمال الجمعية العامة عند إعداده"	لم تنطبق حيث لم تتلق الشركة أي طلب من أي من المساهمين بإدراج اي موضوع على جدول أعمال إجتماع الجمعية العامة.
6 فقرة د	"يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الإعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الإستثمار- الإفصاح عن سياستهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة بإستثماراتهم."	لم تنطبق حيث لم تتلق الشركة من أي الأشخاص ذوي الصفة الإعتبارية أي تقارير سنوية تفصح عن سياستهم في التصويت.
12 فقرة ط	"لا يجوز للشخص ذي الصفة الإعتبارية – الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة- التصويت على إختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة"	لم تنطبق حيث لا يوجد من بين أعضاء مجلس الإدارة من هو ممثلاً لشخصية إعتبارية.

الثالث والعشرون: **نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية**:

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي بالشركة أحد القنوات التي تساعد مجلس الإدارة على ضبط وتحسين مستوى الرقابة الداخلية والتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية بالشركة، حيث تقوم هذه الإدارة بالتواصل المستمر مع لجنة المراجعة والرئيس التنفيذي من أجل إحاطتهم بنتائج عمليات المراجعة المستمرة التي تقوم بها خلال العام للتحقق من فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في حماية أصول الشركة.

وبناء على ما ترفعه إدارة التدقيق الداخلي من تقارير – على مدار العام – إلى لجنة المراجعة، فإن لجنة المراجعة تقوم بدورها بدراسة ومناقشة هذه التقارير ومتابعة الإجراءات التصحيحية لما يكون قد ورد بها من ملاحظات، وذلك تمهيداً لقيام لجنة المراجعة برفع تقريرها السنوي عن نظام الرقابة الداخلية بالشركة إلى مجلس الإدارة.

ولم تظهر عمليات المراجعة المستمرة التي قامت بها إدارة التدقيق الداخلي خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31 أي ضعف أو قصور جوهري بنظام الرقابة الداخلية أو سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية.

الرابع والعشرون: **إقرارات مجلس الإدارة**:

- يقر مجلس الإدارة بما يلي:

أ- أن سجلات الحسابات اعدت بالشكل الصحيح.

ب- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.

ت- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.

- ويقر مجلس الإدارة أنه لا يوجد قروض من الشركة لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.
- ويقر مجلس الإدارة إن المُراجع الخارجي أبدى رأيه دون تحفظ على القوائم المالية للشركة.

الخامس والعشرون: **سياسة الشركة في توزيع الأرباح، وما تم توزيعه من أرباح خلال عام** 2015.

تستند سياسة الشركة في توزيع الأرباح إلى المادة 42 من النظام الأساسي حيث توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى على الوجه التالي :-

1- تجنيب مجلس الإدارة كل سنة 10% من الأرباح الصافية لتكوين أحتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العمومية العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الإحتياطي المذكور نصف رأس المال.

2- يجوز للجمعية العامة العادية – بناء على إقتراح مجلس الإدارة- تجنيب نسبة معينة من الأرباح الصافية كإحتياطي إتفاقي يتم تخصيصه لغرض أو أغراض معينة، ولا يجوز أن يستخدم الإحتياطي الإتفاقي إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

3- يجوز للجمعية العمومية العادية بناء على إقتراح مجلس الإدارة أن تقرر تكوين إحتياطيات أخرى وذلك بالقدر الذي يحقق الرخاء للشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

4-يخصص بعد ما تقدم نسبة من الأرباح الصافية توزع على المساهمين على أن لا تقل عن خمسة بالمائة 5% من رأس المال.

5-يخصص بعد ما تقدم نسبة لا تجاوز عشرة (10%) بالمائة من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة بحيث لا تتعدى في جميع الأحوال الحدود القصوى المسموح بها وفقاً للقرارات والتعليمات الرسمية الصادرة من الجهات المختصة في هذا الشأن .

6-يوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يتم ترحيلها للأرباح المبقاة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ 2015/07/16 فقد تم توزيع أرباح نقدية للسادة مساهمي الشركة عن العام المالي 2014م، وذلك بواقع (50 هللة) خمسون هللة للسهم الواحد وبمجموع 26,562,500 ريال (ستة وعشرون مليون وخمسمائة واثنين وستون ألف وخمسمائة ريال) بنسبة 5% من قيمة السهم الإسمية، وذلك بناء على موافقة الجمعية العامة بإجتماعها المنعقد في 18 يونيو 2015.

ومن الجدير بالذكر أنه:

- لا توجد أي ترتيبات أو إتفاق تنازل بموجبه أحد مساهمي الشركة عن أي حقوق في الأرباح.
- ولا توجد أية إستثمارات أو إحتياطات أخرى تم إنشاؤها لمصلحة موظفي الشركة.

السادس والعشرون: مراجعي الحسابات:

قامت الجمعية العامة غير العادية السابعة للشركة والتي عقدت بتاريخ 2015/06/18 بالموافقة على تعيين مراجعى السادة شركة الدكتور محمد العمري وشركاه (من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة) كمراجعي حسابات الشركة للعام المالي 2015 وتحديد أتعابهم.

كلمة شكر وتقدير :

نرجوا أن نكون قد وفقنا في تقديم تقرير شامل عن أعمال الشركة وأنشطتها خلال العام المالي المنتهي في 2015/12/31 وعن خططها واستراتيجيتها المستقبلية، ويتقدم مجلس الإدارة بالشكر لجميع منسوبي الشركة لجهودهم المتفانية، وبتقدير خاص للادارة التنفيذية لما توليه لمشاريع الشركة وبرامجها المستقبلية وعلاقاتها المحلية والخارجية من اهتمام وتطوير دائم.

وينتهز المجلس هذه الفرصة ليتقدم بخالص الشكر والامتنان لمساهمي الشركة الكرام على ثقتهم، ويؤكد لهم السعي الحثيث لتحقيق المزيد من النتائج الإيجابية مستقبلاً بمشيئة الله. كما ينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة ليعبر عن عظيم تقديره وإمتنانه لمقام خادم الحرمين الشريفين وأصحاب السمو الملكي ولي العهد وولي ولي العهد "حفظهما الله" والحكومة الرشيدة لكل ما تقدمه من دعم ومساندة للقطاع الخاص.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/علي عبدالله عبدالمحسن الخضري